

المركز الفلسطيني لاستقلال
المحاماة والقضاء
"مساواة"



المرصد القانوني السادس

التقرير الوطني لمسح آراء المجتمع الفلسطيني
في أداء منظومة العدالة الفلسطينية
وبيان المتغيّر في وضع العدالة في فلسطين 2018-2021





المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء
"مساواة"

المرصد القانوني السادس

التقرير الوطني لمسح آراء المجتمع الفلسطيني

في أداء منظومة العدالة الفلسطينية

وبيان المتغيّر في وضع العدالة في فلسطين 2018-2021

2022

المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة"

رام الله: البيرة - البالوع - شارع المحاكم

هاتف: ٢٤٢٤٨٧٠ (٢) +٩٧٢

فاكس: ٢٤٢٤٨٦٦ (٢) +٩٧٢

غزة - اللبابيدي- عمارة المزيني ط ١، مقابل مستشفى حياة الزنط

تلفاكس: ٠٨٢٨٨٠٧٧٢ (٨) +٩٧٢

البريد الالكتروني: musawa@musawa.ps

الصفحة الالكترونية: www.musawa.ps

الفهرس

شكر وتقدير	٥
إقرار	٥
المقدمة	٦
أولاً: انطباعات الجمهور الفلسطيني تجاه القضاء ونزاهته	٩
ثانياً: انطباعات المتعاملين مع مؤسسات العدالة في فلسطين	١٦
ثالثاً: استطلاع آراء أساتذة كليات الحقوق في فلسطين	٢١
رابعاً: استطلاع آراء طلبة كليات الحقوق في الأراضي الفلسطينية	٢٧
خامساً: استطلاع آراء المحامين/ات المزاولين/ات للمهنة في فلسطين	٣١
سادساً: استطلاع آراء المحامين/ات المتدربين/ات في فلسطين	٣٦
سابعاً: استطلاع آراء أعضاء النيابة العامة في فلسطين	٤٠
ثامناً: استطلاع آراء القضاة الشرعيين/ات في فلسطين	٤٥
تاسعاً: استطلاع آراء القضاة النظاميين	٤٧
عاشراً: استطلاع آراء متلقي/ات خدمات وزارة العدل	٥٠

شكر وتقدير

تم إعداد هذا المنشور من قبل المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء «مساواة»، بدعمٍ مباشرٍ من برنامج «سواسية ٢ المشترك: تعزيز سيادة القانون في فلسطين»، البرنامج المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، بتمويلٍ سخّيٍّ من السويد وحكومة هولندا والوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي والاتحاد الأوروبي.

إقرار

إن الآراء المعبر عنها في هذا المنشور هي آراء المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء «مساواة»، ولا تعبر بالضرورة عن الآراء والسياسات الرسمية للسويد أو حكومة هولندا، أو الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي، أو الاتحاد الأوروبي، أو منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، أو هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو الأمم المتحدة أو أيٍّ من المنظمات التابعة لها.



البرنامج المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف، لتعزيز سيادة القانون في دولة فلسطين

بدعم من



Kingdom of the Netherlands



المقدمة

تكمن أهمية سيادة القانون في أنها ضمانة السلم الأهلي الذي هو أساس التنمية والتمتع الشامل بحقوق الإنسان. وإن نجاح جميع المؤسسات العاملة في سيادة القانون، سواء أكانت الحكومية أم منظمات المجتمع المدني، في دعم الوصول إلى العدالة وسيادة القانون يمكن أن نرى آثاره من خلال التغيرات الحاصلة على آراء الجمهور الفلسطيني، المتقاضي (أو الذين تعاملوا مع مؤسسات العدالة الفلسطينية) منه وغير المتقاضي، إضافةً إلى مجموعة الأفراد أو الخبراء المنخرطين في مؤسسات العدالة الفلسطينية، مثل القضاة وأعضاء النيابة العامة والمحامين/ات. إن ثقة المواطن/ة الفلسطيني/ة بمؤسسات العدالة هي من أهم أسس ضمان تعزيز سيادة القانون، فضعف ثقة المواطنين/ات بقدرة مؤسسات العدالة على ضمان حقوقهم يدفع بهم إلى العنف والتهديد للحفاظ على حقوقهم بأنفسهم، وهذا بدوره يؤدي إلى احتدام الخلافات، التي في غالبها تتسبب في فرقة مجتمعية وأحياناً أسرية. وإذا كانت المرأة أحد أطراف هذا الخلاف، فإنها غالباً ما تضطر إلى التخلي عن حقها لأنها الطرف الأضعف.

وفي المقابل، فإن تعزيز سيادة القانون ورفع مستوى ثقة المواطنين/ات بمؤسسات العدالة يجعلانهم أكثر نشاطاً وفعالية؛ من خلال مشاركتهم في العملية الديمقراطية التي تتمثل من خلال وضع القوانين وتعديلها وحسن تطبيقها. كما أن ضمان المشاركة الديمقراطية يخلق الشعور بأن القوانين تمت صياغتها بما يضمن حقوقهم المدنية، وبالتالي تخلق ثقافة عامة بين الجمهور الفلسطيني نحو الالتزام وطاعة هذه

القوانين، وأن يكونوا إيجابيين من خلال التبليغ عن الحالات التي يحصل فيها انتهاك لهذه القوانين.

استناداً إلى حقيقة أنّ ثقة الجمهور بقدرة مؤسسات العدالة على تقديم خدمات سريعة وفعالة تنعكس على سلوكهم المجتمعي، فيما يمنع غياب هذه الثقة الجمهور الفلسطيني من الوصول وطلب خدمات العدالة من المؤسسات الرسمية، وبالتالي يضعف دور مؤسسات العدل في تعزيز سيادة القانون، فإنه واستناداً إلى هذه الحقيقة، تأتي أهمية إجراء المسوح الدورية لقياس التغيرات الحاصلة في مستوى رضا الجمهور الفلسطيني عن أداء مؤسسات العدالة وفي مستوى الثقة بدورها في ضمان العدالة، كما تساعد هذه المسوح على تتبّع الجهود والاستثمارات المبذولة من جميع العاملين/ات في قطاع العدالة، سواء الحكومية أو الدولية أو مؤسسات المجتمع المدني، من أجل تحسين وضع قطاع العدالة، وتحديد جوانب الضعف، وبناءً على ذلك يتم تحديد التدخّلات ذات الأولوية.

هذا هو التقرير السادس الذي يُصدره المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء «مساواة»، الذي يستند إلى مجموعة من المسوح التي لم تقتصر فقط على الجمهور الفلسطيني، سواء المتقاضي أو غير المتقاضي، وإنما شملت أيضاً مجموعة من الخبراء والأفراد المنخرطين في مؤسسات العدالة. فقد شملت مجموعة المسوح التي تم تنفيذها بالشراكة مع برنامج «سواسية ٢ المشترك: تعزيز سيادة القانون في فلسطين» من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وبتنفيذ من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إضافةً إلى مسح انطباعات آراء الجمهور والمتعاملين/ات، كلاً من: المحامين/ات المزاولين/ات في عموم

الوطن، والمحامين/ات المتدربين/ات في الضفة الغربية، والقضاة الشرعيين/ات، وأعضاء النيابة، وأساتذة القانون وطلبتته في كليات الحقوق الفلسطينية في عموم الوطن، إلى جانب مسح خاصّ بالمستفيدين/ات من خدمات وزارة العدل الفلسطينية في الضفة الغربية.

وما يميز هذه المسوح أنها تمت بالشراكة مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الذي سهّل مهمّة جمع البيانات في المؤسسات الرسمية لقطاع العدالة، وضمن شموليّة أكبر في مؤشرات القياس، بما يخدم شريحة أكبر من المستفيدين/ات من قاعدة البيانات. كما أن الشراكة مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ضمنت شراكة المؤسسات الرسمية؛ من خلال تشكيل اللجنة الفنية التي ضمت في عضويتها ممثلين/ات عن مؤسسات العدالة شاركوا في صياغة استمارات المسح، وتابعوا سير العمل على جمع البيانات، ما يساهم ويدعم جهود الحكومة الفلسطينية لقياس الإنجاز الحاصل في استراتيجية قطاع العدالة، إضافةً إلى توفير بياناتٍ لمجموعةٍ من مؤشرات التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

إن المؤشرات الخاصة بمسح سيادة القانون والوصول إلى العدالة ٢٠٢١ تطلّ تقييم خدمات قطاع العدالة بكافة جهاته ومؤسساته، من حيث جودة الخدمة والوقت اللازم للحصول عليها ومدى الرضا عنها والثقة بها والآليات المتوقعة من المواطنين نحو تطويرها، إضافةً إلى توجهات الخبراء (القضاة، والمحامين، وأعضاء النيابة، والهيئة التدريسية وطلاب كليات الحقوق) وتصوراتهم تجاه خدمات قطاع العدالة الفلسطيني وأدائه. بدورها، توفر هذه المؤشرات قاعدة البيانات الأساسية المناسبة لكافة الجهات ذات العلاقة نحو مراجعة الآليات وتطوير الأداء العام.

يقدم هذا التقرير النتائج التي خلصت إليها مجموعة المسوح وتستلزم الوقوف عندها والنظر إلى أهم أوجه القصور، حسب وجهة نظر الجمهور والجمهور المتقاضي ومجموعة من الخبراء والمنخرطين في مؤسسات العدالة الفلسطينية. ويجدر التذكير هنا أن وجهة نظر الجمهور مبنية بشكل أساسي على التطورات العامة في قطاع العدالة، وتشمل الجمهور بمختلف مستوياته التعليمية، أي أن ما يخلص إليه مسح الجمهور لا يعكس بالضرورة الصورة الكاملة لحالة قطاع العدالة الآن، إذ تجدر ملاحظة أن ما شاهده قطاع العدالة منذ بداية العام القضائي ٢٠٢١ وحتى تاريخ إصدار هذا التقرير من تغييرات تشريعية وبنوية، وما صدر خلالها من قرارات بقانون وتعميمات طالت العديد من التشريعات القضائية، وما اشتملت عليه من تعيينات قضائية في كل من القضاء والنيابة، بما فيها استحداث المحاكم الإدارية والتعيينات الخاصة بإشغال وظيفتها، ورسوم التقاضي، وتعديلات التشريعات الإجرائية وتطبيقاتها العملية، والنتائج المترتبة على كل ذلك، لم تكن جزءاً من حالة منظومة العدالة التي شملها هذا التقرير.

أولاً: انطباعات الجمهور الفلسطيني تجاه القضاء ونزاهته

أظهرت نتائج الاستطلاع وجود تشاؤم بين الجمهور وتباين بين الضفة الغربية وقطاع غزة فيما يتعلق بمستقبل القضاء الفلسطيني، إذ أعرب ٣٦٪ منهم عن موافقتهم على أن وضع القضاء في تحسُّن مستمر (٣٨٪ في الضفة الغربية مقابل ٣٢٪ في قطاع غزة)، فيما عارض ذلك ٤١٪ (٣٣٪ في الضفة الغربية مقابل ٥٤٪ في قطاع غزة)، وكذلك الأمر بالنسبة لنجاح الدولة الفلسطينية في صيانة استقلالية القضاء، حيث وافق على ذلك ٣٣٪ (٣٣٪ في الضفة الغربية مقابل ٣١٪ في قطاع

غزة)، وعارض ٤٢٪ (٣٤٪ في الضفة الغربية مقابل ٥٣٪ في قطاع غزة). أما بخصوص تمتُّع القضاء الفلسطيني بالحيادية والنزاهة والعدالة مقارنةً بدولٍ عربيةٍ أخرى، فقد وافق على ذلك ٣٦٪ (٣٧٪ في الضفة الغربية مقابل ٣٥٪ في قطاع غزة)، فيما أعرب ٣٩٪ عن معارضتهم (٣١٪ في الضفة الغربية مقابل ٥٢٪ في قطاع غزة).

أما بخصوص الثقة بالنظام القضائي ككلّ في دعم وتعزيز سيادة القانون، فأعرب ٥٨٪ عن ثقتهم بذلك (٥٦٪ في الضفة الغربية مقابل ٦٢٪ في قطاع غزة)، يقابلهم ٢٠٪ أعربوا عن عدم ثقتهم بذلك.

وتُظهر النتائج أن هناك ارتفاعاً في نسبة الثقة بالنظام القضائي ككلّ في دعم وتعزيز سيادة القانون خلال الاستطلاع الحالي (٢٠٢١) إلى ٥٨٪ مقارنةً باستطلاع ٢٠١٨ (٥٠٪).

أما فيما يتعلق بأداء الموظفين، فأعرب ٣٢٪ عن موافقتهم على أن أداء الموظفين في المحاكم والنيابة العامة يتسم بالشفافية ويخلو من الفساد (٣٢٪ في الضفة الغربية مقابل ٣٠٪ في قطاع غزة)، فيما عارض ذلك ٣٦٪ (٢٨٪ في الضفة الغربية مقابل ٤٩٪ في قطاع غزة). كما أعرب ٥٢٪ عن موافقتهم على أن موظفي المحاكم يتعاملون مع المراجعين بشكلٍ لائق (٥٠٪ في الضفة الغربية مقابل ٥٥٪ في قطاع غزة)، فيما عارض ذلك ١٤٪ (١٠٪ في الضفة الغربية مقابل ٢٠٪ في قطاع غزة).

وبخصوص دوائر كاتب العدل، أعرب ٤٠٪ عن موافقتهم على أن أداء دوائر كاتب العدل شفاف ويخلو من المشاكل (٣٧٪ في الضفة الغربية مقابل ٤٣٪ في قطاع غزة)، فيما عارض ذلك ١٨٪ (١٣٪ في الضفة الغربية مقابل ٢٦٪ في قطاع غزة).

أما القضاء الشرعي، فيرى ٥٢٪ من الجمهور (النسبة نفسها في الضفة الغربية وقطاع غزة) أن وضعه في تحسُّن مستمر، فيما عارض ذلك ٢٤٪ (١٨٪ في الضفة الغربية مقابل ٣٢٪ في قطاع غزة). وفيما يتعلق بأن المحاكم الشرعية تتميز بسرعة البت في القضايا، أعرب ٣٦٪ عن موافقتهم على ذلك (٣٤٪ في الضفة الغربية مقابل ٣٩٪ في قطاع غزة)، فيما أعرب ٤١٪ عن معارضتهم (٣٧٪ في الضفة الغربية مقابل ٤٧٪ في قطاع غزة).

وعلى الرغم من تمسُّك ٦٠٪ من الجمهور الفلسطيني في أن التوجه إلى المحاكم النظامية هو الطريقة الأفضل والأسرع لاسترجاع الحقوق (٥٦٪ في الضفة الغربية مقابل ٦٥٪ في قطاع غزة)، إلا أن ٦١٪ من الجمهور سيبحثون عن أي حلٍّ عدا اللجوء إلى المحاكم (٥٧٪ في الضفة الغربية مقابل ٦٩٪ في قطاع غزة)، إذ يرى ٥٩٪ من الجمهور أنَّ القضاء العشائري أكثر قدرةً على حل النزاعات من المحاكم الرسمية (٥٥٪ في الضفة الغربية مقابل ٦٥٪ في قطاع غزة). ويمكن قراءة هذه النتائج في ضوء الأداء الحالي للقضاء النظامي، حيث يرى ٧٢٪ من الجمهور أن هناك بُطْأً في البتِّ في القضايا التي تصل إلى المحاكم النظامية (٦٨٪ في الضفة الغربية مقابل ٧٨٪ في غزة). وقد يمكن قراءتها في ظلّ أن ٤٤٪ من الجمهور يرون أن السلطة التنفيذية تتدخل في عمل القضاء (٤٠٪ في الضفة الغربية مقابل ٥٠٪ في غزة)، وكذلك يرى ٤٨٪ من الجمهور أن أجهزة الأمن تتدخل في عمل القضاء (٤٥٪ في الضفة الغربية مقابل ٥٢٪ في غزة).

وعلى صعيد الأداء القضائي بشكلٍ عام، أظهرت النتائج أن ٣٩٪ من الجمهور الفلسطيني يثقون في أداء القضاء، فيما أبدى ٣٨٪ عدم ثقتهم في أدائه.

وبشأن توحيد مؤسسات قطاعي الأمن والعدالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، يرى ٧٩٪ من الجمهور أن إعادة توحيد مؤسسات قطاعي الأمن والعدالة مهم جداً لمستقبل العدالة في فلسطين (٧١٪ في الضفة الغربية مقابل ٩٢٪ في قطاع غزة).

أما بخصوص دور مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بالقضاء بشأن قيامها بدور مراقبٍ على أداء الجهاز القضائي، فأعرب ٣٨٪ من الجمهور عن موافقتهم على أن هذه المؤسسات تقوم بذلك (٣٥٪ في الضفة الغربية مقابل ٤١٪ في قطاع غزة).

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي بنتائج الاستطلاع السابق (٢٠١٨) في الضفة الغربية أينما وُجدت المؤشرات نفسها، يتضح أن هناك ارتفاعاً في نسب الموافقة على كافة المؤشرات الإيجابية المطروحة، ما يشير إلى تحسُّنٍ محدود، أو بقيت كما هي في انطباعات المواطنين بشأن الوضع العام لأجهزة العدالة في فلسطين استناداً إلى هذه المؤشرات، مثل: وضع القضاء في فلسطين في تحسُّنٍ مستمر، نجحت الدولة الفلسطينية في صيانة استقلالية القضاء، يتمتع القضاء الفلسطيني بالحيادية والنزاهة والعدالة مقارنةً بدول عربيةٍ أخرى، يتسم أداء الموظفين/ات في المحاكم والنيابة العامة بالشفافية ويخلو من الفساد، مابني المحاكم لائقةً ومناسبة، تقوم مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بالقضاء بدور مراقبٍ على أداء الجهاز القضائي، وضع القضاء الشرعي في تحسُّنٍ مستمر، تتميز المحاكم الشرعية بسرعة البت في القضايا، التوجه إلى المحاكم النظامية هو الطريقة الأفضل والأسرع لاسترجاع الحقوق وحمايتها.

وبالنسبة للمؤشرات السلبية التالية: عدم وصول التبليغات مشكلةً أساسيةً في سير عملية التقاضي، هناك بطءٌ في البت في القضايا في

المحاكم النظامية، القضاء العشائري أكثر قدرةً على حل النزاعات من المحاكم الرسمية، يتضح أنّ هناك ارتفاعاً محدوداً في نسب الموافقة على هذه المؤشرات بشكل واضح، ما يشير إلى الارتفاع في الانطباعات السلبية لدى المواطنين فيما يتعلق بهذه المؤشرات.

أما في قطاع غزة، فيتضح أنّ هناك ارتفاعاً واضحاً أيضاً وملحوظاً بدرجة كبيرة في نسب الموافقة على كافة المؤشرات المطروحة الإيجابية والسلبية، ولكن ما يلفت النظر هو الارتفاع في نسب الموافقة على المؤشرات الإيجابية التالية: مباني المحاكم لائقةً ومناسبة، تقوم مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بالقضاء بدور مراقبٍ على أداء الجهاز القضائي، وضع القضاء الشرعي في تحسُّنٍ مستمر، ما يشير إلى تحسُّنٍ واضحٍ في انطباعات المواطنين بشأن الوضع العام لأجهزة العدالة في فلسطين استناداً إلى هذه المؤشرات.

وبخصوص المؤشرات السلبية، فهناك ارتفاعٌ واضحٌ في نسبة الموافقة على مؤشر واحد، وهو أنّ القضاء العشائري أكثر قدرةً على حلّ النزاعات من المحاكم الرسمية، ما يشير إلى الارتفاع في الانطباعات السلبية لدى المواطنين فيما يتعلق بذلك.

وبشأن وصف الجمهور وضع القضاء في فلسطين، أظهرت النتائج أنّ ٤٤٪ يرون أنّ السلطة التنفيذية تتدخل في عمل القضاء (٤٠٪ في الضفة الغربية مقابل ٥٠٪ في قطاع غزة)، ويرى ٤٨٪ أنّ أجهزة الأمن الفلسطينية تتدخل في عمل القضاء (٤٥٪ في الضفة الغربية مقابل ٥٢٪ في قطاع غزة). وفيما يتعلق بوجود إرادةٍ سياسيةٍ للإصلاح، رأى ٤٥٪ من الجمهور عدم وجود هذه الإرادة (٤١٪ في الضفة الغربية مقابل ٥١٪ في قطاع غزة).

وحول الثقة بالقضاء، تظهر النتائج وجود انقسام بشأن هذا الموضوع، إذ أشار ٣٨٪ إلى عدم وجود ثقة (٣٧٪ في الضفة الغربية مقابل ٤٠٪ في قطاع غزة)، فيما أشار ٣٩٪ إلى وجود ثقة بالقضاء (٣٦٪ في الضفة الغربية مقابل ٤٥٪ في قطاع غزة).

وفيما يتعلق بإعاقة عمل القضاء، أشار ٦٢٪ إلى أن ذلك يعود إلى الاحتلال الإسرائيلي والظروف السياسية (٦٣٪ في الضفة الغربية مقابل ٦٠٪ في قطاع غزة)، في حين أشار ٧٠٪ إلى أن ذلك يعود إلى الانقسام المستمر بين الضفة الغربية وقطاع غزة (٦٣٪ في الضفة الغربية مقابل ٨٢٪ في قطاع غزة).

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي بنتائج استطلاع ٢٠١٨، سواء أكان ذلك في الضفة الغربية أم في قطاع غزة، يتضح أن هناك ارتفاعاً واضحاً في نسب الموافقة على هذه المؤشرات، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه المؤشرات سلبية، ما يشير إلى أن انطباعات المواطنين تزداد سلبية، خاصة فيما يتعلق بمؤشرات تدخّل السلطة التنفيذية وأجهزة الأمن الفلسطينية في عمل القضاء، إذ ارتفعت نسبة من يرون من الجمهور أن السلطة التنفيذية تتدخل في عمل القضاء من ٣٠٪ عام ٢٠١٨ إلى ٤٠٪ عام ٢٠٢١ في الضفة، وفي غزة ارتفعت النسبة من ٤٢٪ عام ٢٠١٨ إلى ٥٠٪ عام ٢٠٢١. وكذلك ارتفعت نسبة من يرون من الجمهور أن الأجهزة الأمنية تتدخل في عمل القضاء من ٣٥٪ عام ٢٠١٨ إلى ٤٥٪ عام ٢٠٢١ في الضفة، وفي غزة ارتفعت النسبة من ٤٥٪ عام ٢٠١٨ إلى ٥٢٪ عام ٢٠٢١. وكذلك الحال ارتفعت نسبة من يرون من الجمهور عدم وجود إرادة سياسية للإصلاح من ٣٠٪ عام ٢٠١٨ إلى ٤١٪ عام ٢٠٢١ في الضفة الغربية، وفي غزة ارتفعت النسبة ارتفاعاً طفيفاً من

٥٠٪ عام ٢٠١٨ إلى ٥١٪ عام ٢٠٢١. كما ارتفعت نسبة من يرون من الجمهور عدم وجود ثقة بالقضاء من ٣١٪ عام ٢٠١٨ إلى ٣٧٪ عام ٢٠٢١ في الضفة الغربية، وفي غزة ارتفعت ارتفاعاً طفيفاً من ٣٩٪ عام ٢٠١٨ إلى ٤٠٪ عام ٢٠٢١.

وعن مدى ثقة الجمهور بمؤسسات/جهات قطاعي العدالة والأمن، أعرب ٦٤٪ عن ثقتهم بالشرطة المدنية الفلسطينية (٦١٪ في الضفة الغربية مقابل ٦٨٪ في قطاع غزة)، فيما أعرب ٥٧٪ من الجمهور عن ثقتهم بالنيابة العامة (٥٤٪ في الضفة الغربية مقابل ٦٣٪ في قطاع غزة)، وأعرب ٥٩٪ عن ثقتهم بالمحاكم (٥٨٪ في الضفة الغربية مقابل ٦٢٪ في قطاع غزة). وأعرب ٥٤٪ (٥٢٪ في الضفة الغربية مقابل ٥٦٪ في قطاع غزة) عن ثقتهم بأجهزة الأمن الفلسطينية (الأمن الوقائي، المخابرات...)، وكذلك أعرب ٦٤٪ من الجمهور عن ثقتهم بوزارة الداخلية (٦٢٪ في الضفة الغربية مقابل ٦٨٪ في قطاع غزة)، وأعرب ٥٤٪ عن ثقتهم بجهات العدالة غير الرسمية الفاعلة (٤٨٪ في الضفة الغربية مقابل ٦٤٪ في قطاع غزة).

وبمقارنة نتائج مدى الثقة بمؤسسات/جهات قطاعي العدالة والأمن في هذا الاستطلاع بنتائج الاستطلاع السابق، يتضح أن هناك ارتفاعاً في الاستطلاع الحالي ٢٠٢١، وبنسبٍ مختلفة، في الضفة الغربية مقارنةً باستطلاع ٢٠١٨، فقد ارتفعت نسبة الثقة بالشرطة المدنية الفلسطينية من ٥٨٪ إلى ٦١٪، والنيابة العامة من ٤٩٪ إلى ٥٤٪، والمحاكم من ٥٣٪ إلى ٥٨٪، وجهات العدالة غير الرسمية من ٣٨٪ إلى ٤٨٪.

ثانياً: انطباعات المتعاملين مع مؤسسات العدالة في فلسطين

(١) الشرطة الفلسطينية

أظهرت النتائج أن ٤٨٪ من المتعاملين أعربوا عن رضاهم عن أداء الشرطة الفلسطينية فيما يتعلق بالتفاعل مع قضاياهم، فيما أعرب ٤٧٪ عن عدم رضاهم.

وبمقارنة نسبة الرضا عن الأداء في هذا الاستطلاع (٢٠٢١) بالاستطلاع السابق، يتضح أن نسبة الرضا بقيت كما هي، فيما ارتفعت نسبة عدم الرضا من ٤٣٪ في استطلاع ٢٠١٨ إلى ٤٧٪ في هذا الاستطلاع (٢٠٢١).

وبشأن الأسباب التي دفعت المتعاملين إلى الإعراب عن عدم رضاهم عن أداء الشرطة الفلسطينية في التعامل مع قضاياهم، أظهرت النتائج أن أهم الأسباب تتعلق بكون التحقيقات لم تكن بمستوى المطلوب حسب رأيهم، وعدم شعورهم بالجهد الكافي للمساعدة في الحصول على العدالة، وكذلك عدم الشعور بأن القضايا يتم أخذها بالجدية اللازمة.

وعند سؤال المتعاملين إن كانوا ضحية أو شهوداً على جريمة خلال الاثنى عشر شهراً التي سبقت الاستطلاع، صرح ٣٢٪ منهم بأنهم كانوا كذلك، إذ أشار ٧٢٪ منهم إلى أنهم قاموا بتقديم بلاغ أو شكوى عن الحالة لدى الشرطة.

أما عن أسباب عدم الإبلاغ عن الجرم الذي كانوا ضحايا أو شهوداً فيه، فأظهرت النتائج أن أهم الأسباب تعود إلى تجنب الإجراءات البيروقراطية، وعدم ثقتهم بالشرطة الفلسطينية والحفاظ على السرية، إذ أشار ٤١٪ من المتعاملين إلى عدم ثقتهم بالشرطة، فيما أشار كذلك ٤١٪ إلى عدم وجود سرية.

وعن الفعل الذي قاموا به بدلاً عن الإبلاغ عن الجرم الذي كانوا ضحايا أو شهوداً فيه، أظهرت النتائج أن أهم الأفعال التي قاموا بها الاتصال بالأصدقاء والأقارب، أو اللجوء إلى كبير العشيرة التي ينتمون إليها، أو عدم فعل شيء والالتزام بالصمت.

٢) المحاكم النظامية

أظهرت النتائج أن نصف المتقاضين والمتعاملين مع المحاكم النظامية (٥١٪) أعربوا عن عدم رضاهم عن أدائها، مقابل (٤٤٪) أعربوا عن رضاهم عن أدائها.

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي ٢٠٢١ بالاستطلاع السابق ٢٠١٨، يتضح أن هناك انخفاضاً في نسبة الرضا عن أداء المحاكم النظامية، إذ كانت نسبة الرضا ٤٨٪ خلال العام ٢٠١٨، وانخفضت إلى ٤٤٪ في الاستطلاع الحالي، وفي المقابل هناك ارتفاع ملحوظ في نسبة عدم الرضا، إذ وصلت إلى ٥١٪ في هذا الاستطلاع مقارنةً بـ ٤٠٪ في الاستطلاع السابق ٢٠١٨.

وعن الأسباب التي دفعت المتعاملين إلى الإعراب عن عدم رضاهم عن أداء المحاكم النظامية في التعامل مع قضاياهم، تظهر النتائج أن أهم الأسباب تتعلق بطول الوقت المستغرق خلال إجراءات متابعة القضايا بسبب بطء السير في الدعاوى، وعدم شعورهم بالجهد الكافي للمساعدة في الحصول على العدالة، وكذلك عدم الشعور بأن القضايا يتم أخذها بالجدية اللازمة.

وبشأن مدى رضا المتعاملين عن المحاكم النظامية، تظهر النتائج أن أعلى مستوى رضا عن المحاكم النظامية جاء فيما يتعلق بشعور المواطنين

بالأمان داخل قاعات المحاكم حسب ما صرح ٨١٪ من المتعاملين، يلي ذلك نظافة المحاكم وترتيبها وجاهزيتها حسب ما صرح بذلك ٧١٪ من المتعاملين، ثم خدمات الاستعلام ٧٠٪، فيما حصلت السرعة التي يتم التوصل فيها إلى الأحكام على أقل نسبة رضا (٣٢٪).

وفيما يتعلق بالأكشاك، أشار ٨٣٪ من المتعاملين إلى أنهم لا يعلمون أنه يمكن الوصول إلى الخدمات الإلكترونية لمجلس القضاء الأعلى عن طريق الأكشاك، فيما أشار ١٣٪ إلى أنهم يعلمون ولم يتم استخدامها، وفقط ٤٪ يعلمون عنها وتم استخدامها.

وبخصوص مستوى الرضا عن الخدمات التي تقدمها الأكشاك، أشار ٧٩٪ من الذين يعلمون بوجود أكشاك وتم استخدامها إلى أنهم راضون، فيما عبر ٢١٪ عن عدم رضاهم.

٣) المحاكم الشرعية

أظهرت النتائج أن ٧٣٪ من المتعاملين أعربوا عن رضاهم عن تعامل المحاكم الشرعية، فيما أعرب ٢٣٪ عن عدم رضاهم.

وبمقارنة نسبة الرضا في هذا الاستطلاع ٢٠٢١ بالاستطلاع السابق ٢٠١٨، يتضح أن هناك انخفاضاً في نسبة الرضا عن تعامل المحاكم الشرعية، إذ كانت نسبة الرضا ٨٢٪ خلال العام ٢٠١٨ وانخفضت إلى ٧٣٪ خلال الاستطلاع الحالي ٢٠١٨.

وعن أسباب عدم الرضا، تظهر النتائج أن أهم الأسباب التي دفعت المتعاملين إلى الإعراب عن عدم رضاهم عن أداء المحاكم الشرعية في التعامل مع قضاياهم تتعلق بإجراءات متابعة القضية والبطء بالسير في الدعاوى، يلي ذلك عدم الشعور بأن الجهد المبذول كافٍ للمساعدة

في الحصول على العدالة، ثم عدم الشعور بأن قضايا المتعاملين يتم أخذها بالجدية اللازمة، كما أشار ٢٤٪ إلى أن السبب يعود إلى الشعور بأن تلقي المساعدة اللازمة يتعلق بالمستوى الأكاديمي أو الوظيفي أو الانتماء السياسي أو الديني أو الجنس للمتعاملين.

وبشأن مدى الرضا عن المحاكم الشرعية في بعض القضايا، تظهر النتائج أن أعلى مستوى رضا جاء فيما يتعلق بشعور المواطنين بالأمان داخل قاعات المحاكم حسب ما صرح ٩٠٪ من المتعاملين، يلي ذلك نظافة المحاكم وترتيبها وجاهزيتها حسب ما صرح ٨٣٪ من المتعاملين، ثم طريقة معاملة القضاة والعاملين في المحاكم للمتقاضين (٨١٪) وخدمات الاستعلام (٨٠٪)، فيما حصلت السرعة التي يتم التوصل فيها إلى الأحكام وتهيئة المحاكم لذوي الإعاقة على أقل نسبة رضا.

٤) النيابة العامة

تشير البيانات إلى أن ١٥٢ فرداً في الضفة الغربية وقطاع غزة (١,٥٪ من أفراد العينة الكلية) صرحوا بأنهم لجأوا إلى النيابة العامة أو استدعوا أو تواصلوا معها خلال الاثني عشر شهراً التي سبقت تنفيذ الاستطلاع (٨٠ فرداً في الضفة و٧٢ في قطاع غزة).

وأظهرت النتائج أن أكثر القضايا التي تم التعامل معها خلال الاثني عشر شهراً التي سبقت تنفيذ الاستطلاع هي القضايا المالية حسب ما صرح ٣٥٪ من المتعاملين، ثم قضايا العنف (شجار/اعتداء) (٣٣٪).

وفيمما يتعلق بمستوى الرضا، أعرب ٥٠٪ من المتعاملين عن رضاهم عن أداء النيابة العامة معهم فيما يتعلق بالتعامل مع قضاياهم، فيما أعرب ٤٤٪ عن عدم رضاهم.

وبمقارنة نسبة الرضا في الاستطلاع الحالي ٢٠٢١ بالاستطلاع السابق ٢٠١٨، تظهر النتائج أن هناك انخفاضاً محدوداً في نسبة الرضا، إذ كانت ٥٤٪ في استطلاع ٢٠١٨ وانخفضت إلى ٥٠٪ في هذا الاستطلاع، ويوازي ذلك ارتفاع في نسبة عدم الرضا، إذ كانت النسبة ٣٨٪ في استطلاع ٢٠١٨، وارتفعت إلى ٤٤٪ في هذا الاستطلاع ٢٠٢١.

(٥) القضاء العشائري

تشير البيانات إلى أن ١٨٧ فرداً في الضفة الغربية وقطاع غزة (١,٨٪ من أفراد العينة الكلية) صرحوا بأنهم لجأوا إلى القضاء العشائري خلال الاثني عشر شهراً التي سبقت تنفيذ الاستطلاع (٨٨ فرداً في الضفة و٩٩ في قطاع غزة).

وأظهرت النتائج أن أكثر القضايا التي تم التعامل معها خلال الاثني عشر شهراً التي سبقت تنفيذ الاستطلاع من خلال القضاء العشائري هي القضايا المتعلقة بالعنف (شجار/اعتداء) حسب ما صرح ٤٤٪ من المتعاملين، ثم القضايا المالية والطلاق والزواج بنسبة ٢٠٪ لكل منها، وخلافات الأراضي (١٦٪).

أما بخصوص الرضا، فأعرب ٦٥٪ من المتعاملين عن رضاهم عن تعامل القضاء العشائري معهم فيما يتعلق بقضاياهم، فيما أعرب ٣٣٪ عن عدم رضاهم.

وبمقارنة نسبة الرضا في الاستطلاع الحالي (٢٠٢١) باستطلاع ٢٠١٨، يتضح أن هناك انخفاضاً في نسبة الرضا، إذ انخفضت نسبة الرضا من ٧٣٪ في استطلاع ٢٠١٨ إلى ٦٥٪ في الاستطلاع الحالي ٢٠٢١.

ثالثاً: استطلاع آراء أساتذة كليات الحقوق في فلسطين

تم استطلاع آراء أساتذة كليات الحقوق في الضفة الغربية وقطاع غزة بخصوص وجهة نظرهم في وضع القضاء ومؤسساته، وواقع كليات الحقوق من زوايا مختلفة.

طُرح سؤال على أعضاء الهيئة التدريسية عن انطباعاتهم عن كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية، وذلك من خلال عرض بعض العبارات عليهم، وأظهرت النتائج أن عبارة «مؤهلات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق التي أعمل بها جيدة» احتلت المرتبة الأولى، إذ وافق على العبارة ٩٥٪ (٩٦٪ في الضفة مقارنة بـ ٩٠٪ في قطاع غزة)، يلي ذلك «البنية التحتية للتدريس في كلية الحقوق مقبولة (غرف، التجهيزات...)» بنسبة ٨٨٪ (٩٠٪ في الضفة الغربية مقارنة بـ ٨٥٪ في قطاع غزة)، وأيضاً عبارة «كليات الحقوق الفلسطينية تساهم في تطوير مهنة المحاماة» بنسبة ٨٨٪ (٩١٪ في الضفة الغربية مقارنة بـ ٨٢٪ في قطاع غزة). أما أقل نسبة في الموافقة، فكانت لعبارة «تقوم كليات الحقوق في جامعات الوطن بالتنسيق فيما بينها بشأن عدد الطلبة المقبولين فيها» بنسبة ٣١٪ (٢٧٪ في الضفة الغربية مقارنة بـ ٣٩٪ في قطاع غزة، ثم عبارة «هناك حاجة لرفع مستوى معايير القبول من أجل الحد من عدد الطلبة» بنسبة ٣٥٪ (٤٠٪ في الضفة الغربية مقارنة بـ ٢٥٪ في قطاع غزة).

وبشأن دور كليات الحقوق في مجال القوانين والتشريعات، أشار ٥٨٪ من أعضاء الهيئة التدريسية (٦٢٪ في الضفة الغربية مقارنة بـ ٥٢٪ في قطاع غزة) إلى أن كليات الحقوق تقوم بدورٍ مميزٍ في مجال التطبيق على القوانين والأحكام القضائية، فيما أشار ٦١٪

(النسبة نفسها في الضفة والقطاع) إلى أن كليات الحقوق تقوم بدورٍ مميزٍ في مجال تطوير التشريعات، كما أشار ٥٧٪ (٥٥٪ في الضفة و ٦٠٪ في القطاع) إلى أن دورها يتم من خلال لجنة حكومية، فيما أشار ٤٨٪ (٥٣٪ في الضفة و ٣٩٪ في القطاع) إلى أن دورها يتم من خلال لجنة مناصرةٍ تنظمها منظمات المجتمع المدني. وفيما يتعلق بمشاركة الكليات في تطوير التشريعات وتعديلها، أشار ٥٠٪ إلى أنها تشارك في ذلك.

أما عن وصف المنهاج الذي يُدرّس في كليات الحقوق، فأعرب ٩٦٪ من أعضاء هيئة التدريس عن موافقتهم على أنّ هناك تركيزاً على تدريس التشريعات الفلسطينية في المساقات المختلفة، إذ احتلت هذه العبارة المرتبة الأولى، ثم «عدد الساعات المعتمدة لدراسة الحقوق كافية» بنسبة ٩٤٪، و«المنهاج مواكب للتطورات الحاصلة في قطاع العدالة (مثلاً: التشريعات الجديدة، القانون الدولي...)» بنسبة ٩٢٪، فيما حصلت عبارة «تنسق كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية فيما بينها بأمور المنهاج بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل» على أقل نسبة من حيث الموافقة (٢٥٪).

وبخصوص وصف أعضاء الهيئة التدريسية طلباً لكليات الحقوق، أشار ٩٥٪ من أعضاء الهيئة التدريسية إلى ضرورة تدريس بعض المفاهيم القانونية في فترة المدرسة، إذ احتلت هذه العبارة المرتبة الأولى من حيث نسبة الموافقة، تلي ذلك الموافقة على عبارة «خريجو الحقوق اكتسبوا مهاراتٍ عمليةً في تقديم المعلومات والمشورة القانونية» بنسبة ٨٢٪، ثم «يجب أن يختص خريجو الحقوق ببعض الوظائف في المحاكم كوظيفتي كاتب العدل ومأمور التنفيذ» بنسبة ٨٠٪.

وفيما يتعلق بقدرات خريجي الجامعات، أشار ٦٦٪ من أعضاء الهيئة التدريسية إلى أن خريجي الجامعات خارج البلاد ليسوا أفضل من خريجي الجامعات الفلسطينية فيما يتعلق بمقدرتهم على التحليل وكتابة الأبحاث، فيما أشار ٣٠٪ إلى أن خريجي الجامعات من الخارج أكثر قدرةً على ذلك.

وعن أسباب التفاوت بالقدرات والمستوى لدى خريجي الجامعات في الخارج والجامعات الفلسطينية لمن أشاروا إلى أن خريجي الجامعات في الخارج أكثر قدرة، لفت ٨٨٪ من أعضاء الهيئة التدريسية إلى أن نظام التعليم في الجامعات خارج البلاد يسعى إلى تطوير الطلبة، وأشار ٧٩٪ إلى أن السبب يعود إلى أن الأساليب التدريسية المعمول بها في الجامعات خارج البلاد أفضل من تلك المعمول بها في الجامعات الفلسطينية، فيما أشار ٧٧٪ إلى أن السبب يعود إلى اختلاف منهجية التعليم المدرسي (ما قبل الجامعة).

وبشأن وصف وضع مؤسسات/أجهزة قطاع العدالة، رأى ٣٠٪ من أعضاء الهيئات التدريسية في كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية أن مؤسسات/أجهزة العدالة الفلسطينية مستقلة وفاعلة (٢١٪ في الضفة و٤٥٪ في غزة)، وعارض ذلك ٥٤٪ (٦٥٪ في الضفة و٣٤٪ في غزة)، و٣٧٪ منهم يرون أن القضاة الفلسطينيين مستقلون (٣١٪ في الضفة و٤٨٪ في غزة)، وعارض ذلك ٤٥٪ (٥٢٪ في الضفة و٣٣٪ في غزة)، فيما يرى ٣٢٪ منهم أن أعضاء النيابة العامة مستقلون (٢٤٪ في الضفة و٤٨٪ في غزة)، وعارض ذلك ٤٦٪ (٥٣٪ في الضفة و٣٣٪ في غزة)، فيما يرى ٣٧٪ منهم أن وضع القضاء في تحسُّنٍ مستمر (٢٦٪ في الضفة و٥٧٪ في غزة)، وعارض ذلك ٥٦٪ (٦٥٪ في الضفة و٣٩٪ في غزة)، ويرى ٣٠٪

منهم أن التعيين في القضاء حالياً يتسم بالشفافية (٢٤٪ في الضفة و٤٠٪ في غزة)، وعارض ذلك ٤٨٪ (٥٤٪ في الضفة و٣٦٪ في غزة)، فيما يرى ٤٩٪ منهم أن الوساطة والمحسوبية هما أساس التعيين والترقية في القضاء (٥٠٪ في الضفة و٤٨٪ في غزة)، وعارض ذلك ٢٤٪ (٢٢٪ في الضفة و٢٨٪ في غزة)، ويرى ٥٨٪ منهم أن الأحكام الصادرة عن القضاء تخضع للتأثيرات والضغط الخارجية (٦٥٪ في الضفة و٤٦٪ في غزة)، وعارض ذلك ١٨٪ (١٤٪ في الضفة و٢٧٪ في غزة)، في حين يرى ٢٥٪ منهم أن القضاء نزيه ولا يوجد فيه فساد (١٩٪ في الضفة و٣٧٪ في غزة)، وعارض ذلك ٤٥٪ (٥١٪ في الضفة و٣٤٪ في غزة)، ويرى ٢٩٪ منهم أن الشرطة المدنية نزيهة ولا يوجد فيها فساد (٢٤٪ في الضفة و٣٧٪ في غزة)، وعارض ذلك ٤٢٪ (٤٥٪ في الضفة و٣٧٪ في غزة)، كما يرى ٧٠٪ منهم أن جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة تلعب دوراً رئيسياً في قطاع العدالة (٧١٪ في الضفة و٦٩٪ في غزة)، فيما يرى ٤٨٪ منهم أنه ينبغي إضفاء الطابع الرسمي على دور جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة في إطار قطاع العدالة (٤٤٪ في الضفة و٥٥٪ في غزة)، وعارض ذلك ٤٢٪ (٤٧٪ في الضفة و٣٣٪ في غزة).

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي (٢٠٢١) بنتائج الاستطلاع السابق (٢٠١٨) بشأن وصف وضع مؤسسات/أجهزة قطاع العدالة، يلاحظ انخفاض ملموس في نسب الموافقة على العبارات التالية في الضفة الغربية: «مؤسسات/أجهزة العدالة الفلسطينية مستقلة وفعالة»، إذ انخفضت النسبة من ٢٧٪ إلى ٢١٪، «أعضاء النيابة العامة الفلسطينيون مستقلون»، حيث انخفضت النسبة من ٢٨٪ إلى ٢٤٪. كما ارتفعت نسبة من يرون أن الأحكام الصادرة عن القضاء تخضع للتأثيرات والضغط الخارجية من ٥٦٪ إلى ٦٥٪. وارتفعت نسبة من يرون أن جهات العدالة

غير الرسمية تلعب دوراً رئيسياً في قطاع العدالة من ٦٤٪ إلى ٧١٪. وكذلك ارتفعت نسبة من يرون أنه ينبغي إضفاء الطابع الرسمي على دور جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة في قطاع العدالة من ٢٩٪ إلى ٤٤٪. ولم تتغير نسبة من يرون أن الوساطة والمحسوبة هما أساس التعيين والترقية في الجهاز القضائي بشكلٍ لافت، إذ كانت ٤٨٪ عام ٢٠١٨ ووصلت إلى ٥٠٪ في الاستطلاع الحالي، كما بقيت نسبة من يرون أن وضع القضاء في فلسطين في تحسُّنٍ مستمرٍّ على حالها ٢٦٪.

أما في قطاع غزة، فارتفعت نسبة من يرون أن مؤسسات/أجهزة العدالة الفلسطينية مستقلة وفاعلة من ٣٥٪ إلى ٤٥٪. كما ارتفعت نسبة من يرون أن أعضاء النيابة العامة الفلسطينيين مستقلون من ٣٦٪ إلى ٤٨٪. وارتفعت نسبة من يرون أن وضع القضاء في تحسُّنٍ مستمرٍّ من ٣٠٪ إلى ٥٧٪. كذلك ارتفعت نسبة من يرون أن الوساطة والمحسوبة هما أساس التعيين والترقية في الجهاز القضائي من ٤٤٪ إلى ٤٨٪. وبقيت نسبة من يرون أن الأحكام الصادرة عن القضاء تخضع للتأثيرات والضغط الخارجية على حالها تقريباً ٤٧٪ في ٢٠١٨ و ٤٦٪ في الاستطلاع الحالي. وانخفضت نسبة من يرون أن جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة تلعب دوراً رئيسياً في قطاع العدالة بشكلٍ طفيفٍ من ٧٢٪ إلى ٦٩٪، في حين ارتفعت نسبة من يرون أنه ينبغي إضفاء الطابع الرسمي على دور جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة في إطار قطاع العدالة من ٤٨٪ إلى ٥٥٪.

وبشأن مدى ثقة أعضاء الهيئة التدريسية بمؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة، حصل القضاء الشرعي على أعلى ثقة بنسبة ٦٣٪ (٥٨٪ في الضفة و ٧٣٪ في غزة)، تلي ذلك نقابة المحامين بنسبة ٦٠٪ (٥٦٪ في

الضفة و٦٦٪ في غزة)، ثم مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال العدالة وسيادة القانون وحقوق الإنسان بنسبة ٥٦٪ (٥٠٪ في الضفة و٦٦٪ في غزة). وحصلت النيابة العامة على أقل ثقة بنسبة ٤٢٪ (٣٦٪ في الضفة و٥٢٪ في غزة)، ثم مجلس القضاء الأعلى بنسبة ٤٣٪ (٣٣٪ في الضفة و٦١٪ في غزة)، في حين حصلت الشرطة المدنية على نسبة ثقة ٤٧٪ (٤٦٪ في الضفة و٤٩٪ في غزة)، والقضاء العسكري حصل على نسبة ثقة ٢٩٪ (٣٠٪ في الضفة و٢٨٪ في غزة)، وجهات العدالة غير الرسمية الفاعلة حصلت على نسبة ثقة ٤٧٪ (٤١٪ في الضفة و٥٨٪ في غزة).

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي بالاستطلاع السابق (٢٠١٨) فيما يخص ثقة أعضاء الهيئة التدريسية بمؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة في الضفة الغربية، يتضح أن هناك تراجعاً ملحوظاً في مستوى الثقة بمؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة التالية: مجلس القضاء الأعلى، القضاء العسكري، النيابة العامة، في حين أن هناك تحسناً محدوداً في الثقة بمؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة التالية: المحامين/ات، مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال العدالة وسيادة القانون وحقوق الإنسان.

أما في قطاع غزة، فتظهر النتائج أن هناك تراجعاً محدوداً في الثقة بالمؤسسات/الأجهزة التالية: القضاء العسكري، المحامين/ات. أما المؤسسات/الأجهزة الأخرى، فهناك تحسن واضح في الثقة، خاصة في الأجهزة والمؤسسات التالية: مجلس القضاء الأعلى، القضاء النظامي (المدني).

وبشأن رضا أعضاء الهيئة التدريسية عن أداء المحكمة الدستورية، عبر ٣٠٪ عن رضاهم (٢٨٪ في الضفة و٣٣٪ في غزة)، فيما عبر ٤٧٪ عن عدم رضاهم (٥٢٪ في الضفة و٣٧٪ في غزة).

أما فيما يخص وضوح قرارات المحكمة الدستورية العليا وقابليتها للتنفيذ، فأشار ٦٢٪ إلى أنها واضحة وقابلة للتنفيذ إما كلياً أو جزئياً، في حين أشار ٣٦٪ إلى عكس ذلك.

رابعاً: استطلاع آراء طلبة كليات الحقوق في الأراضي الفلسطينية

تم استطلاع آراء طلبة كليات الحقوق في الضفة الغربية وقطاع غزة بشأن وضع القضاء ومؤسساته ووضع كليات القانون، وأظهرت النتائج أنَّ عبارة «مؤهلات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق التي أدرس بها جيدة» احتلت المرتبة الأولى، ووافق على العبارة ٨٦٪ (٩٤٪ في الضفة مقارنةً بـ ٧٥٪ في قطاع غزة)، يلي ذلك «البنية التحتية التدريسية في كلية الحقوق التي أدرس بها مقبولة (غرف، التجهيزات...)» بنسبة ٨٣٪ (٨٥٪ في الضفة الغربية مقارنةً بـ ٧٩٪ في قطاع غزة)، وأيضاً عبارة «عدد أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق التي أدرس بها كافٍ» بنسبة ٨٠٪ (٨٤٪ في الضفة الغربية مقارنةً بـ ٧٢٪ في قطاع غزة). أما أقل نسبة في الموافقة، فكانت لعبارة «تقوم كليات الحقوق في جامعات الوطن بالتنسيق فيما بينها بشأن عدد الطلبة المقبولين فيها» بنسبة ٣٢٪ (٢٧٪ في الضفة الغربية مقارنةً بـ ٣٩٪ في قطاع غزة)، ثم عبارة «تتولى كليات الحقوق دوراً في التنسيق مع نقابة المحامين لأغراض تدريب المحامين الجدد» بنسبة ٤٧٪ (٤٩٪ في الضفة الغربية مقارنةً بـ ٤٥٪ في قطاع غزة).

وفيما يتعلق بـ وصف المنهاج الذي يُدرّس في كليات الحقوق، أعرب ٩٠٪ من الطلبة عن موافقتهم على أنَّ هناك تركيزاً على أن عدد الساعات المعتمدة لدراسة القانون كافية، إذ احتلت هذه العبارة المرتبة الأولى، ثم «هناك مساقات تركز على أخلاقيات مهنة المحاماة» بنسبة

٨٤٪، و«هناك تركيز على تدريس التشريعات الفلسطينية في المساقات المختلفة» بنسبة ٨١٪، فيما حصلت عبارة «تنسق كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية فيما بينها بأمور المنهاج بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل» على أقل نسبة من حيث الموافقة (٤٢٪).

أما بخصوص وصف المناهج المتعلقة بحقوق الإنسان التي تدرس في كليات الحقوق، فأعرب ٧٨٪ من الطلبة (٨٦٪ في الضفة و٦٧٪ في القطاع) عن موافقتهم على عبارة «يتضمن المنهاج دور مؤسسات العدالة المختلفة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان في فلسطين»، وحصلت على أعلى نسبة، فيما وافق ٧٦٪ على عبارة «تضمن سياسات دولة فلسطين وآليات حقوق الإنسان الفاعلة في المنهاج»، و٧٥٪ على عبارة «الأبحاث القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان هي متطلب من المنهاج».

وعن وصف أسلوب التدريس في كليات الحقوق الفلسطينية، أعرب ٨٤٪ من الطلبة عن موافقتهم على أنه يتم تدريس التشريعات الفلسطينية في كليات الحقوق الفلسطينية، كما أعرب ٦٩٪ عن موافقتهم على أنه يتم العمل على قرارات المحاكم في المساقات التدريسية.

أما بشأن وصف مستوى طلبة كليات الحقوق، فأشار ٧٨٪ من الطلبة إلى ضرورة تدريس بعض المفاهيم القانونية في فترة المدرسة، إذ احتلت هذه العبارة المرتبة الأولى من حيث نسبة الموافقة، تلي ذلك الموافقة على عبارة «يجب أن يختص خريجو الحقوق ببعض الوظائف في المحاكم كوظيفتي كاتب العدل وأمور التنفيذ» بنسبة ٧٢٪.

وعن خريجي الجامعات وقدراتهم، أشار ٥٤٪ من الطلبة إلى أن خريجي الجامعات خارج البلاد ليسوا أفضل من خريجي الجامعات

الفلسطينية فيما يتعلق بمقدرتهم على التحليل وكتابة الأبحاث، فيما أشار ٣٠٪ إلى أن خريجي الجامعات من الخارج أكثر قدرةً على ذلك، و١٦٪ لا يعرفون.

أما عن أسباب التفاوت بالقدرات والمستوى لدى خريجي الجامعات في الخارج والجامعات الفلسطينية لمن أشاروا إلى أنّ خريجي الجامعات في الخارج أكثر قدرة، فأشار ٩٤٪ من الطلبة إلى أن نظام التعليم في الجامعات خارج البلاد يسعى إلى تطوير الطلبة، فيما أشار ٩٠٪ إلى أن السبب يعود إلى أن الأساليب التدريسية المعمول بها في الجامعات خارج البلاد أفضل من تلك المعمول بها في الجامعات الفلسطينية، وأشار ٧٤٪ إلى أن السبب يعود إلى اختلاف منهجية التعليم المدرسي (ما قبل الجامعة).

أما بخصوص وصف وضع مؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة، فيرى ٥٧٪ من طلبة كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية أنّ الأحكام الصادرة عن القضاء تخضع للتأثيرات والضغوط الخارجية (٥٨٪ في الضفة و٥٥٪ في غزة)، ويرى ٥٠٪ منهم أنّ الوساطة والمحسوبية أساس التعيين في القضاء (٥٣٪ في الضفة و٤٧٪ في غزة)، كما يرى ٣٣٪ منهم أن القضاء الفلسطيني نزيه ولا يوجد فيه فساد (٢٨٪ في الضفة و٣٩٪ في غزة)، ويرى ٣٢٪ منهم أن الشرطة المدنية الفلسطينية نزيهة ولا يوجد فيها فساد (٢٧٪ في الضفة و٤٠٪ في غزة)، ويرى ٥٠٪ منهم أن مؤسسات أجهزة العدالة مستقلة وفعالة (٤٤٪ في الضفة و٥٩٪ في غزة)، وكذلك يرى ٥٢٪ منهم أنّ القضاء الفلسطيني مستقلون (٥١٪ في الضفة و٥٥٪ في غزة)، ويرى ٥٠٪ منهم أن أعضاء النيابة العامة الفلسطينيين مستقلون (٤٧٪ في الضفة و٥٤٪ في غزة)، كما يرى ٤٨٪ منهم أن وضع

القضاء في فلسطين في تحسّن مستمر (٤٥٪ في الضفة و٥٣٪ في غزة)، ويرى ٤١٪ منهم أن التعيين في القضاء حالياً يتسم بالشفافية (٤٠٪ في الضفة و٤٣٪ في غزة)، فيما يرى ٦٦٪ منهم أن جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة تلعب دوراً رئيسياً في قطاع العدالة (٦٩٪ في الضفة و٦٣٪ في غزة)، ويرى ٥٦٪ منهم أنه ينبغي إضفاء الطابع الرسمي على دور جهات العدالة غير الرسمية (٥٥٪ في الضفة و٥٧٪ في غزة).

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي بنتائج الاستطلاع السابق (٢٠١٨)، يلاحظ انخفاض محدود في الضفة الغربية في نسبة الموافقة على أن الوساطة والمحسوبة هما أساس التعيين والترقية في الجهاز القضائي، إذ انخفضت بنسبة ضئيلة من ٥٥٪ إلى ٥٣٪. أما العبارات الأخرى، فهناك ارتفاع واضح في نسب الموافقة عليها، خاصة في موضوع أن «القضاء الفلسطيني نزيه ولا يوجد فيه فساد»، إذ ارتفعت النسبة من ١٣٪ إلى ٢٨٪، و«خضوع الأحكام الصادرة عن القضاء للتأثيرات والضغط الخارجية»، فارتفعت النسبة من ٤٩٪ إلى ٥٨٪.

أما في قطاع غزة، فيلاحظ انخفاض واضح في نسب الموافقة على أن «الوساطة والمحسوبة هما أساس التعيين والترقية في الجهاز القضائي»، إذ انخفضت النسبة من ٦٢٪ إلى ٤٧٪، وكذلك موضوع «خضوع الأحكام الصادرة عن القضاء للتأثيرات والضغط الخارجية»، فهناك انخفاض ضئيل في نسبة الموافقة من ٥٧٪ إلى ٥٥٪. وارتفعت نسبة من يرون أن القضاء الفلسطيني نزيه ولا يوجد فيه فساد من ٢٢٪ إلى ٢٩٪. أما العبارات الأخرى، فهناك ارتفاع واضح في نسب الموافقة عليها في كل من الضفة وغزة.

وفيما يخص مدى الثقة بمؤسسات/أجهزة قطاع العدالة، حصل القضاء الشرعي على أعلى ثقة من الطلبة بنسبة ٧٩٪، تلي ذلك نقابة

المحاميين بنسبة ٧٢٪، ثم مجلس القضاء الأعلى بنسبة ٦٩٪، والقضاء النظامي المدني بنسبة ٦٨٪، فيما حصلت جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة على أقل ثقة بنسبة ٤٤٪.

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي بالاستطلاع السابق (٢٠١٨) يتضح أن هناك ارتفاعاً واضحاً في مستوى الثقة بجميع مؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة.

وبشأن المحكمة الدستورية، عبّر ٤٣٪ من الطلبة عن رضاهم عن أداء المحكمة الدستورية العليا، فيما عبّر ١٦٪ عن عدم رضاهم، فيما بلغت نسبة المحايدون الذين لم يُبدوا رأياً ١٣٪، وأولئك الذين أبدوا عدم معرفتهم ٢٨٪.

وعن وضوح قرارات المحكمة الدستورية العليا وقابليتها للتنفيذ، أشار ٥٣٪ إلى أنها واضحة وقابلة للتنفيذ إما كلياً أو جزئياً، فيما أشار ١٢٪ إلى عكس ذلك، و ٣٥٪ لا يعرفون.

خامساً: استطلاع آراء المحامين/ات المزاولين/ات للمهنة في فلسطين
أظهرت النتائج أن ١٣٪ من المحامين المزاولين للمهنة صرحوا بأن مستوى المحامين الفلسطينيين ممتاز، فيما أشار ٧٧٪ إلى أنه مقبول، و ١١٪ إلى أنه ضعيف.

وعن أسباب ضعف المحامين، أشار ٧٩٪ من الذين صرحوا بأن مستوى المحامين الفلسطينيين ضعيف إلى أن السبب يعود إلى عدم سعيهم إلى تطوير أنفسهم (٦٩٪ في الضفة، ٩٦٪ في القطاع)، إذ حصل هذا المؤشر على أعلى نسبة، يلي ذلك سبب ضعف التدريب المقدم

من نقابة المحامين حسب ما صرح ٧١٪ منهم، فيما يعزو ٦٩٪ سبب ذلك إلى أن نقابة المحامين لا تلعب الدور النقابي المطلوب منها لتطوير المهنة (٨٠٪ في الضفة، ٥٠٪ في القطاع).

وفيما يخص إشكاليات مهنة المحاماة، يرى ٧٥٪ من المحامين المزاولين أن أبرز الإشكاليات التي تواجه مهنة المحاماة تتمثل في تدخّل الأجهزة الأمنية في الجهاز القضائي، ويرى ٧٢٪ في انعدام استقلالية القضاء الإشكالية الأبرز، فيما يرى ٦٩٪ ذلك في ضعف مستوى القضاة كإشكالية، و٥٨٪ منهم يرون في الفساد في القضاء إشكالية.

وبشأن الإجراءات لحل إشكالية وجود عدد كبير من المحامين، أشار ٩٢٪ منهم إلى أن أهم إجراء يمكن أن يتخذ هو الحد من قبول الطلبة في كليات الحقوق، كما أشار ٧١٪ من المحامين إلى أن أهم إجراء هو أن يتم تعزيز امتحان نقابة المحامين للحد من عدد المتدربين الذين يجتازونه، ثم أن تحدّ النقابة من عدد الخريجين الذين يمكنهم البدء بالتدريب المهني حسب ما أشار ٧٠٪، وأن يتم تطوير امتحان القبول للحد من عدد المتدربين حسب ما أشار ٦٧٪ من المحامين.

وفيما يخص الدور الذي تلعبه نقابة المحامين الفلسطينية، أشار ٨٤٪ من المحامين إلى أنه يجب على النقابة تفعيل المواد المتعلقة بسن التقاعد، إذ احتل هذا المؤشر المرتبة الأولى، فيما أشار ٧٨٪ إلى أن النقابة تتابع الشكاوى التي تقدّم ضد المحامين بجدية، ثم أشار ٧٧٪ إلى أن النقابة تعمل على إصدار الأنظمة واللوائح التي تنظم مهنة المحاماة. أما مؤشر التشاور بشكل مستمر مع النقابة عند اقتراح وتعديل التشريعات المتعلقة بقطاع العدالة، فحصل على أقل نسبة موافقة (٣٣٪)، ثم تعامل النقابة بالوساطة والمحسوبية الذي حصل

على نسبة موافقة ٣٩٪، فيما أشار ٤٣٪ إلى أن نقابة المحامين محتكرة لمجموعة معينة من المحامين.

وبشأن الأدوار التي يجب أن تقوم بها نقابة المحامين الفلسطينية، أشار ٩٣٪ من المحامين إلى أنّ دور النقابة يجب أن يكون من أجل الدفاع عن مصالح النقابة والمحامين، كما أشار ٩١٪ إلى أن دور النقابة يجب أن يكون في مجال نشر الثقافة القانونية، فيما أشار ٩٠٪ إلى أن الدور يجب أن يكون في مجال تنظيم العلاقة بين المحامين وأركان العدالة (مجلس القضاء، النيابة العامة، وزارة العدل)، و ٨٩٪ أشاروا إلى أن الدور يجب أن يتركز في مجال تنشيط البحث القانوني.

وعن وصف الوصول إلى العدالة في فلسطين، يرى ٤٠٪ من المحامين المزاولين أن الوصول إلى العدالة في فلسطين مضمون، كما أظهرت النتائج أن ٨٧٪ من المحامين المزاولين أعربوا عن موافقتهم على أنّ دولة فلسطين بحاجة إلى قانون/استراتيجية للمساعدة القانونية على المستوى الوطني، فيما أعرب ٨٦٪ منهم عن موافقتهم على أنه ينبغي على دولة فلسطين أن تُموّل برامج المعلومات القانونية أو التمثيل القانوني المجاني للفئات المهمشة.

أما بخصوص وصف وضع مؤسسات/أجهزة قطاع العدالة في فلسطين، فيرى ٦٤٪ من المحامين المزاولين أن الأحكام الصادرة عن القضاء تخضع للتأثيرات والضغوط الخارجية، و ٦١٪ منهم يرون أن الشرطة تتأثر بالضغوط السياسية، و ٦٤٪ منهم يرون أن جهات العدالة غير الرسمية (القضاء العشائري) تلعب دوراً رئيسياً في قطاع العدالة، و ٦٤٪ منهم يرون أن التكلفة العالية تحوّل دون وصول المتحاكمين إلى حقوقهم، ويرى ٥٠٪ أن النيابة العامة يوجد فيها فساد، و ٣٥٪ منهم

يرون أن القضاء فاسد، و٤٣٪ منهم يرون أن الشرطة فاسدة، و٤٨٪ منهم يرون أن وضع القضاء في تحسُّنٍ مستمر، و٣٧٪ منهم يرون أن مؤسسات العدالة الفلسطينية مستقلة وفاعلة، و٣٨٪ منهم يرون أن القضاة الفلسطينيين مستقلون، و٣١٪ منهم يرون أن أعضاء النيابة العامة مستقلون، و٤٣٪ منهم يرون أن مؤسسات المجتمع المدني تقوم بدورٍ رقابيٍّ مميزٍ على أداء القضاء.

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي (٢٠٢١) بالاستطلاع السابق (٢٠١٨) بشأن مؤشرات وصف وضع مؤسسات/أجهزة قطاع العدالة برأي المحامين المزاولين، يتضح أن نسبة المحامين المزاولين في الضفة الغربية الذين يرون أن القضاء فاسد ارتفعت ارتفاعاً ملحوظاً من ٢٧٪ إلى ٣٨٪، ونسبة من يرون أن الأحكام الصادرة عن القضاء تخضع للتأثيرات والضغوط الخارجية ارتفعت من ٦٢٪ إلى ٦٧٪، فيما انخفضت النسبة لدى المحامين المزاولين الذين يرون أن مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بالقضاء تقوم بدورٍ رقابيٍّ مميزٍ على أداء الجهاز القضائي من ٤٧٪ إلى ٤١٪.

كما تُظهر النتائج أن هناك ارتفاعاً في نسبة من يرون أن وضع القضاء في تحسُّنٍ مستمر، إذ كانت ٣٩٪ في العام ٢٠١٨، وارتفعت إلى ٤٣٪ خلال هذا الاستطلاع (٢٠٢١)، كما ارتفعت نسبة من يرون أن مباني المحاكم لائقة ومناسبة من ٣٦٪ إلى ٣٩٪، ونسبة من يرون أن وضع القضاء الشرعي في تحسُّنٍ مستمر، إذ ارتفعت النسبة من ٣٩٪ إلى ٥١٪.

وفي قطاع غزة، انخفضت نسبة من يعتقدون أن القضاء فاسد بشكلٍ ضئيل من ٣٠٪ إلى ٢٧٪، وبقيت نسبة من يرون أن الأحكام الصادرة عن القضاء الفلسطيني تخضع للتأثيرات والضغوط الخارجية كما

هي (٥٦٪)، في حين ارتفعت بشكل كبير نسبة من يرون أنّ مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بالقضاء تقوم بدورٍ رقابيٍّ مميزٍ على أدائه، إذ ارتفعت من ٢٢٪ إلى ٤٩٪، وارتفعت نسبة من يرون أنّ وضع القضاء الفلسطيني من ٢١٪ إلى ٥٩٪، كما ارتفعت نسبة من يرون أنّ وضع القضاء الشرعي في تحسُّنٍ مستمرٍّ من ٣٩٪ إلى ٥٥٪.

وفيما يتعلق بمدى الثقة بمؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة، حازت مؤسسات/ جهات قطاع العدالة التالية على أعلى نسبة ثقةٍ من المحامين المزاولين حسب الترتيب: نقابة المحامين، موظفو المحكمة، المحامون، القضاء الشرعي، فيما حازت مؤسسات/ جهات قطاع العدالة التالية على أدنى نسبة ثقةٍ من المحامين المزاولين حسب الترتيب: جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة، القضاء العسكري، الشرطة المدنية الفلسطينية.

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي (٢٠٢١) بالاستطلاع السابق (٢٠١٨) فيما يتعلق بالثقة بمؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة حسب آراء المحامين المزاولين، يتضح أن هناك تحسُّناً في مستوى الثقة في الضفة الغربية بالمؤسسات/ الأجهزة التالية: القضاء الشرعي، النيابة العامة، المحامين/ات، في حين أنّ هناك تراجعاً في مستوى الثقة بالمؤسسات/ الأجهزة التالية: مجلس القضاء الأعلى، القضاء النظامي (المدني)، الشرطة المدنية الفلسطينية.

أما في قطاع غزة، فيتضح أن هناك تحسُّناً واضحاً في مستوى الثقة بكافة المؤسسات/ الأجهزة المذكورة.

أما بخصوص إشكاليات نظام القضاء في دولة فلسطين، فاعتبر ٩٢٪ من المحامين المزاولين أنّ تكدُّس الملفات المدورة (الاختناق القضائي)

يشكل إشكالية في نظام القضاء، فيما اعتبر ٨١٪ النقص في أعداد الموظفين والقضاة يشكل إشكالية، و٧٨٪ أشاروا إلى عدم الثقة بالقضاء، و٧٦٪ منهم أشاروا إلى تدخل السلطة التنفيذية، و٧٥٪ منهم أشاروا إلى تدخل الأجهزة الأمنية، فيما أشار ٧٣٪ منهم إلى عدم توفر إرادة سياسية للإصلاح، و٧٢٪ منهم أشاروا إلى عدم وجود قضاء موحد، و٦٨٪ منهم أشاروا إلى عدم مواءمة التشريعات القانون الدولي كأبرز الإشكاليات التي تواجه نظام القضاء في دولة فلسطين.

وبشأن الرضا عن أداء المحكمة الدستورية ووضوح القضايا والقابلية للتنفيذ، أعرب ٤٣٪ من المحامين المزاولين عن رضاهم عن أداء المحكمة الدستورية، فيما أعرب ٣١٪ عن عدم رضاهم، واختار ١٨٪ منهم الحياد، و٨٪ منهم أفادوا بأنهم لا يعرفون.

وعن وضوح قرارات المحكمة الدستورية وقابليتها للتنفيذ، أشار ٥٧٪ من المحامين المزاولين إلى أنها واضحة وقابلة للتنفيذ إما بشكل جزئي أو كلي، فيما أشار ٢٥٪ إلى عكس ذلك.

وفيما يخص كيفية التعيين في القضاء والنيابة العامة، تُظهر النتائج أن ٦٧٪ من المحامين المزاولين وافقوا على أن الوساطة والمحسوبية هما أساس التعيين والترقية في النيابة العامة، كما وافق ٦٣٪ على أن الوساطة والمحسوبية هما أساس التعيين والترقية في القضاء.

سادساً: استطلاع آراء المحامين/ات المتدربين/ات في فلسطين

تُظهر النتائج أن ١٦٪ من المحامين المتدربين صرحوا بأن مستوى المحامين الفلسطينيين ممتاز، فيما أشار ٧٧٪ إلى أنه مقبول، و٧٪ أشاروا إلى أنه ضعيف.

وعن أسباب ضعف المحامين، أشار ٨٠٪ من الذين صرحوا بأن مستوى المحامين الفلسطينيين ضعيف إلى أن السبب يعود إلى أن نقابة المحامين لا تلعب الدور النقابي المطلوب منها لتطوير المهنة (٥٥٪ في الضفة، ٨٨٪ في القطاع)، إذ حصل هذا المؤشر على أعلى نسبة، يلي ذلك ضعف التدريب المقدم من نقابة المحامين حسب ما صرح ٦٩٪ منهم، كما يعزو ٦٠٪ السبب إلى أن المحامين لا يسعون إلى تطوير أنفسهم.

وبشأن إشكاليات مهنة المحاماة، أعرب ٨٧٪ من المحامين المتدربين عن أن أهم إشكالية تواجه مهنة المحاماة هي وجود عدد كبير من المحامين، يلي ذلك عدم الثقة بالمحامين بنسبة ٧٤٪، ثم عدم اهتمام النقابة بالمحامين حسب ما أشار إليه ٦٦٪ منهم، وتدخل الأجهزة الأمنية في القضاء حسب ما أشار ٦٢٪ منهم، وانعدام استقلالية القضاء كما أشار ٦١٪ منهم، والفساد في القضاء وفق ٥٣٪ منهم، وضعف مستوى القضاة حسب ما أشار ٥٢٪ منهم.

أما بخصوص الدور الذي تلعبه نقابة المحامين الفلسطينية، فأشار ٨٨٪ من المحامين المتدربين إلى أنه يجب على النقابة تفعيل المواد المتعلقة بسن التقاعد، إذ احتل هذا المؤشر المرتبة الأولى، فيما أشار ٨٣٪ إلى أن النقابة تعمل على إصدار الأنظمة واللوائح التي تنظم مهنة المحاماة، وتعمل على تطوير أخلاقيات المهنة وسلوكياتها، ثم أشار ٨٢٪ إلى أن النقابة تعمل على تطوير أخلاقيات المهنة وسلوكياتها. أما مؤشر «يتم التشاور بشكل مستمر مع نقابة المحامين عند اقتراح وتعديل التشريعات المتعلقة بقطاع العدالة»، فحصل على نسبة موافقة ٤١٪، فيما حصل مؤشر «نقابة المحامين مُسيّسة» على نسبة موافقة ٣٩٪.

وبشأن الأدوار التي يجب أن تقوم بها نقابة المحامين الفلسطينية، أشار ٩٤٪ من المحامين المتدربين إلى أن دور النقابة يجب أن يكون في مجال الدفاع عن مصالح النقابة والمحامين، ثمّ تنشيط البحث القانوني، ونشر الثقافة القانونية، وتدريب وتطوير المحامين ومهنة المحاماة (بنسبة ٩٣٪ لكلّ منها).

وعن وصف الوصول إلى العدالة في فلسطين، يرى ٤٦٪ من المحامين المتدربين أن الوصول إلى العدالة في فلسطين مضمون، فيما أعرب ٩٤٪ عن موافقتهم على أنه ينبغي على دولة فلسطين أن تمول برامج المعلومات القانونية أو التمثيل القانوني المجاني للفئات المهمشة، فيما أعرب ٩١٪ منهم عن موافقتهم على أن دولة فلسطين بحاجة إلى قانون/استراتيجية للمساعدة القانونية على المستوى الوطني.

أما بخصوص وصف وضع مؤسسات/أجهزة قطاع العدالة في فلسطين، فيرى ٥٥٪ من المحامين المتدربين أنّ الأحكام الصادرة عن القضاء تخضع للتأثيرات والضغط الخارجية، ويرى ٤١٪ منهم أن النيابة العامة يوجد فيها فساد، فيما ٦٦٪ منهم يرون أنّ الشرطة تتأثر بالضغط السياسية، و٧٢٪ منهم يرون أن جهات العدالة غير الرسمية (القضاء العشائري) تلعب دوراً رئيسياً في قطاع العدالة، و٥٢٪ منهم يرون أنّ القضاة الفلسطينيين مستقلون، و٤٤٪ منهم يرون أن أعضاء النيابة العامة مستقلون، و٦٦٪ يرون أن تكلفة المعاملات العالية تحول دون وصول المتحاكمين إلى حقوقهم، و٤٦٪ منهم يرون أن مؤسسات المجتمع المدني تقوم بدور رقابيٍّ مميزٍ على أداء القضاء، في حين أنّ نسبة من يرون أنّ القضاء الفلسطيني فاسد كانت الأقل (٢٤٪)، تليها نسبة من يرون أنّ الشرطة المدنية الفلسطينية فاسدة (٣٤٪).

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي (٢٠٢١) بالاستطلاع السابق (٢٠١٨) فيما يتعلق بمؤشرات وصف وضع مؤسسات/أجهزة قطاع العدالة حسب آراء المحامين المتدربين في الضفة الغربية، يتضح أن هناك تراجعاً محدوداً في معظم المؤشرات.

أما بخصوص مدى الثقة بمؤسسات/أجهزة قطاع العدالة، فازت مؤسسات/جهات قطاع العدالة التالية على أعلى نسبة ثقة من المحامين المتدربين حسب الترتيب: نقابة المحامين، القضاء الشرعي، المحامون، موظفو المحكمة، القضاء النظامي (المدني). كما فازت مؤسسات/جهات قطاع العدالة التالية على أدنى نسبة ثقة من المحامين المتدربين حسب الترتيب: القضاء العسكري، الشرطة المدنية الفلسطينية، النيابة العامة.

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي (٢٠٢١) بالاستطلاع السابق (٢٠١٨) بخصوص الثقة بمؤسسات/أجهزة قطاع العدالة حسب آراء المحامين في الضفة الغربية، يتضح أن هناك تحسُّناً في مستوى الثقة بالمؤسسات/الأجهزة التالية: القضاء العسكري، النيابة العامة، موظفي المحكمة، المحامين/ات، مؤسسات المجتمع المدني، جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة. كما يتضح أن هناك تراجعاً في مستوى الثقة بالقضاء الشرعي وبمجلس القضاء الأعلى والقضاء النظامي.

وبشأن إشكاليات نظام القضاء في دولة فلسطين، يرى ٦٤٪ من المحامين المتدربين أن تدخل السلطة التنفيذية يشكل إشكالية تواجه نظام القضاء في فلسطين، و٦٣٪ منهم يرون أن تدخل الأجهزة الأمنية من أبرز تلك الإشكاليات، ويرى ٦٥٪ منهم في عدم وجود إرادة سياسية للإصلاح إشكالية أخرى، و٦٩٪ منهم يرون أن عدم الثقة بالقضاء

الإشكالية الأبرز، و٨٧٪ منهم يرون أن الاختناق القضائي الإشكالية الكبرى، و٧١٪ منهم يرون في عدم مواءمة التشريعات القانون الدولي إشكاليةً تواجه نظام القضاء في فلسطين.

وعن مدى الرضا عن أداء المحكمة الدستورية ووضوح القضايا والقابلية للتنفيذ، أعرب ٤٥٪ من المحامين المتدربين عن رضاهم عن أداء المحكمة الدستورية، فيما أعرب ١٧٪ منهم عن عدم رضاهم، و١٩٪ منهم محايدون أو لم يبدوا آراءهم، و(١٩٪) كذلك أفادوا بأنهم لا يعرفون.

أما عن وضوح قرارات المحكمة الدستورية وقابليتها للتنفيذ، فأشار ٥٧٪ من المحامين المتدربين إلى أنها واضحة وقابلة للتنفيذ إما بشكلٍ جزئيٍّ أو كليٍّ، فيما أشار ٤٣٪ إلى عكس ذلك، و٢٦٪ لا يعرفون.

وفيما يتعلق بكيفية التعيين في القضاء والنيابة العامة، تظهر النتائج أن ٥٨٪ من المحامين المتدربين وافقوا على أن الوساطة والمحسوبة هما أساس التعيين والترقية في النيابة العامة، كما وافق ٥٣٪ على أن الوساطة والمحسوبة هما أساس التعيين والترقية في القضاء.

سابعاً: استطلاع آراء أعضاء النيابة العامة في فلسطين

تُظهر النتائج أن ٦٢٪ من أعضاء النيابة صرحوا بأن مستوى الأعضاء ممتاز، فيما أشار ٣٨٪ إلى أنه مقبول، ولم يُشر أيُّ عضوٍ إلى أنَّ مستوى الأعضاء ضعيف.

وعن إشكاليات عمل النيابة، أعرب ٥٠٪ من أعضاء النيابة عن موافقتهم على أنَّ عدم كفاية أعضاء النيابة يعتبر أهم إشكالية تواجه عمل

النيابة العامة، في حين أعرب ٢٨٪ من أعضاء النيابة عن أنّ ضعف مستوى أعضاء النيابة للقيام بمهامهم تعتبر إشكالية، كما أعرب ٢٨٪ عن موافقتهم على أن عدم ثقة الناس بالنيابة تعتبر إشكالية.

أما بخصوص وجهة النظر بالنيابات الفلسطينية، فصلت العبارات التالية على أعلى نسب موافقة من وجهة نظر أعضاء النيابة: تستجيب النيابة العامة لاحتياجات الأطفال (سواء أكانوا مدعى عليهم أم ضحايا أم شهوداً)، سهولة الوصول إلى النيابة، تستجيب النيابة العامة لاحتياجات النساء، خدمة المعلومات في النيابة جيدة، مؤهلات موظفي النيابة جيدة، استقلالية النيابة عن التأثيرات الخارجية (حزبية، شخصية، أمنية...)، في حين حصلت العبارات التالية على أقل نسب موافقة من وجهة نظر أعضاء النيابة: عدد موظفي النيابة كافٍ، البنية التحتية للنيابات الفلسطينية مقبولة (غرف، التجهيزات...).

وبشأن وصف الوصول إلى العدالة في فلسطين، أشار ٩٩٪ من أعضاء النيابة إلى أن الوصول إلى العدالة في فلسطين مضمون، فيما وافق ٩٤٪ منهم على وجوب مساهمة أعضاء النيابة في توفير تمثيل قانوني، و ٩٠٪ منهم وافقوا على أن الفئات المهمشة تتمكن من الوصول إلى المعلومات القانونية أو التمثيل القانوني المجاني.

أما بخصوص وضع القضاء الرسمي لسكان منطقة «ج»، فأعرب ٦٤٪ من أعضاء النيابة عن موافقتهم على أنّ الوصول إلى العدالة الرسمية للسكان الذين يعيشون في المنطقة «ج» مضمون، بالرغم من أن ٥٨٪ أعربوا عن موافقتهم على أنّ وصول السكان الذين يعيشون في المنطقة «ج» إلى العدالة الرسمية محدودٌ بسبب عدم ثقة السكان بالقضاء، و ٥٥٪ وافقوا على أنّ وصول السكان الذين يعيشون في المنطقة «ج» إلى

العدالة الرسمية محدودٌ بسبب التحديات التي تواجه الشرطة لإنفاذ القرارات في المنطقة «ج».

وعن وضع مؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة، يرى ٦٨٪ من أعضاء النيابة أنَّ الأحكام الصادرة عن القضاء الفلسطيني تخضع للتأثيرات والضغوط الخارجية (٥٨٪ في الضفة الغربية مقابل ٨٢٪ في قطاع غزة)، و٢٩٪ منهم يرون أنَّ القضاء الفلسطيني نزيه ولا يوجد فيه فساد (٢٧٪ في الضفة الغربية مقابل ٣٣٪ في قطاع غزة)، كما يرى ٦٦٪ منهم أنَّ الشرطة الفلسطينية نزيهة ولا يوجد فيها فساد (٥٦٪ في الضفة الغربية مقابل ٩١٪ في قطاع غزة)، و٥٠٪ منهم يرون أنَّ المستوى المهني للقضاة جيّد (٣٨٪ في الضفة الغربية مقابل ٧١٪ في قطاع غزة)، وكذلك يرى ٤٥٪ منهم أنَّ أحكام المحكمة الدستورية الفلسطينية تعد بعد التمحيص، و٥٠٪ منهم يرون أنَّ التشريعات الفلسطينية تصاغ تماشياً مع الالتزامات الدولية واستجابةً للاحتياجات المجتمعية، فيما يرى ٦٧٪ منهم أنَّ إعادة توحيد مؤسسات قطاع الأمن والعدالة في الضفة وغزة مهمة جداً لمستقبل العدالة في فلسطين (٦٠٪ في الضفة الغربية مقابل ٧٨٪ في قطاع غزة).

وبشأن مدى ثقة أعضاء النيابة بمؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة، حازت الشرطة المدنية الفلسطينية على أعلى نسبة ثقة (٩٦٪)، يليها مجلس القضاء الأعلى بنسبة ٩٤٪، فيما حصلت مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال العدالة وسيادة القانون وحقوق الإنسان على أدنى نسبة ثقة (٥٣٪)، ثم نقابة المحامين (٥٧٪).

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي (٢٠٢١) بالاستطلاع السابق (٢٠١٨) فيما يتعلق بمدى ثقة أعضاء النيابة العامة بمؤسسات/ أجهزة قطاع

العدالة في الضفة الغربية، يتضح أن هناك ارتفاعاً واضحاً في نسبة ثقة أعضاء النيابة بها، أما نسبة الثقة بموظفي المحكمة فبقيت كما هي (٦٩٪)، وتراجعت الثقة بنقابة المحامين من ٦٣٪ إلى ٤٥٪.

أما في قطاع غزة، فهناك ارتفاع واضح في الثقة بمؤسسات/أجهزة قطاع العدالة سوى الثقة بالقضاء الشرعي، وعلى الرغم من ذلك تراجعت نسبة الثقة من ٦١٪ إلى ٥٥٪.

وبخصوص الإشكاليات التي تواجه عمل القضاء، يرى ٨٧٪ أن أبرزها عدم وجود قضاءٍ موحدٍ بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ويرى ٧٩٪ أن الإشكالية الأبرز عدم الثقة بالقضاء، فيما أشار ٧٧٪ إلى عدم وجود تدريبٍ وتأهيلٍ كافيين للموظفين والقضاة، ويرى ٧٦٪ عدم الجدية لدى الأحزاب السياسية الفلسطينية لإتمام المصالحة، و٧٤٪ يرون ذلك بالتدخلات الداخلية (الإدارة، الزملاء) وعدم الاستقلال الفردي، و٧٢٪ يرون الإشكالية في عدم وجود مواءمة قانونية بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي (٢٠٢١) بالاستطلاع السابق (٢٠١٨) بشأن الإشكاليات التي تواجه عمل القضاء من وجهة نظر أعضاء النيابة في الضفة الغربية، يتضح أن هناك ارتفاعاً واضحاً في نسب الإشكاليات التالية: تدخل الأجهزة الأمنية، عدم وجود إرادة سياسية للإصلاح، عدم وجود تدريب وتأهيل كافيين للموظفين والقضاة، عدم الثقة بالقضاء، عدم وجود قضاءٍ موحدٍ بين الضفة وغزة، تدخلات داخلية (الإدارة، الزملاء)- عدم الاستقلال الفردي، عدم الجدية لدى الأحزاب السياسية الفلسطينية لإتمام المصالحة.

وفي المقابل، هناك انخفاضٌ في نسب الإشكاليات التالية: تدخل السلطة التنفيذية، وجود تركة عند المواطنين من عدم تقبُّل سيادة القانون نتيجة الاحتلال المتعاقبة على فلسطين، نقص في أعداد الموظفين/ات والقضاة، الاحتلال الإسرائيلي والظروف السياسية، تكديس الملفات غير المدورة (الاختناق القضائي)، الانقسام المستمر بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

أما في قطاع غزة، فهناك انخفاض واضح في نسب كافة الإشكاليات التي تواجه عمل القضاء من وجهة نظر أعضاء النيابة سوى عدم الثقة بالقضاء، تدخلات داخلية (الإدارة، الزملاء) - عدم الاستقلال الفردي، عدم الجدية لدى الأحزاب السياسية الفلسطينية لإتمام المصالحة.

وفيما يخص التعيين في القضاء والنيابة العامة، يرى ٩٠٪ من أعضاء النيابة أن تعيين القضاة حالياً يتم بناءً على علمهم وخبرتهم والشهادة بأنهم من أصحاب النزاهة (٨٦٪ في الضفة الغربية مقابل ٩٧٪ في قطاع غزة)، وبالرغم من ذلك يرى ٩٠٪ أن الوساطة والمحسوبية هما أساس التعيين والترقية في القضاء (٨٥٪ في الضفة الغربية مقابل ٩٧٪ في قطاع غزة)، فيما أشار ٧٢٪ إلى أن التعيين في القضاء يتسم بالشفافية (٦٦٪ في الضفة الغربية مقابل ٨٢٪ في قطاع غزة).

أما عن التعيين في النيابة العامة، فيرى ٨١٪ أن تعيين أعضاء النيابة حالياً يتم بناءً على علمهم وخبرتهم والشهادة بأنهم من أصحاب النزاهة (٧٤٪ في الضفة الغربية مقابل ٩٢٪ في قطاع غزة)، وفقط ١٣٪ أشاروا إلى أن الوساطة والمحسوبية هما أساس التعيين والترقية في النيابة العامة، فيما أشار ٧٥٪ إلى أن التعيين في النيابة العامة يتسم بالشفافية (٦٩٪ في الضفة الغربية مقابل ٨٦٪ في قطاع غزة).

ثامناً: استطلاع آراء القضاة الشرعيين/ات في فلسطين

تُظهر النتائج أن ٤٢٪ من القضاة الشرعيين صرحوا بأن مستوى القضاة الشرعيين بشكل عامٍّ ممتاز، في حين أشار ٥٥٪ إلى أنه مقبول، و٣٪ أشاروا إلى أنه ضعيف.

وعن الإشكاليات التي تواجه مهنة القضاء الشرعي، يرى ٣٣٪ من القضاة الشرعيين أن ضعف مستوى القضاة إشكاليةً تواجه عمل القضاء الشرعي، فيما يرى ٢٦٪ منهم في عدم ثقة الناس بالقضاء الشرعي إشكاليةً تواجهه، و٩٪ منهم يرون أن الفساد في القضاء إشكالية، و١٠٪ منهم يرون في عدم استقلالية القضاء إشكالية، و١٣٪ منهم يرون في تدخل الأجهزة الأمنية في القضاء إشكالية.

وفيما يخص وصف وضع المحاكم، حصلت العبارات التالية على أعلى نسب موافقة فيما يتعلق بوصف وضع المحاكم من وجهة نظر القضاة الشرعيين: المساواة في التعامل مع الأفراد أمام القانون، اختصاصات القضاة مناسبة، الشعور بالأمان داخل غرف المحكمة، سهولة الوصول إلى المحاكم، فيما حصلت العبارات التالية على أقل نسب موافقة: عدد موظفي المحكمة كافٍ، كفاية عدد كتبة المحاكم العاملين حالياً، البنية التحتية للمحاكم الفلسطينية مقبولة (غرف، التجهيزات...).

أما وصف الوصول إلى العدالة، فصرح ٩٤٪ من القضاة الشرعيين بأنه ينبغي على دولة فلسطين أن تُموّل برامج المعلومات القانونية/ التمثيل القانوني المجاني للفئات المهمشة، فيما أشار ٨٧٪ إلى أن الوصول إلى العدالة، بما في ذلك من خلال توفير المعلومات القانونية/ المشورة القانونية المجانية للفئات المهمشة هو التزامٌ على دولة فلسطين، و٧٨٪ أشاروا إلى أن الوصول إلى العدالة في فلسطين مضمون.

وعن وصف وضع مؤسسات/أجهزة قطاع العدالة، يرى ١٢٪ من القضاة الشرعيين أنّ الأحكام الصادرة عن القضاء الشرعي تخضع للتأثيرات والضغوط الخارجية، فيما يرى ٦٨٪ منهم أنّ التشريعات الفلسطينية تصاغ تماشياً والالتزامات الدولية واستجابةً للاحتياجات الاجتماعية، و ٥١٪ منهم يرون أنه ينبغي إضفاء الطابع الرسمي على القضاء العشائري، و ٦٥٪ منهم يرون أنّ القضاء العشائري يلعب دوراً رئيسياً في قطاع العدالة.

وبشأن مدى الرضا عن أداء مؤسسات/أجهزة قطاع العدالة، حصل القضاء الشرعي على أعلى نسبة رضا (٩٧٪)، يلي ذلك ديوان قاضي القضاة بنسبة ٩١٪، ثم موظفو المحكمة بنسبة ٩٠٪، فيما حصلت المؤسسات التالية على أدنى مستوى رضا بتقييم القضاة الشرعيين: القضاء العسكري، نقابة المحامين، جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة (القضاء العشائري).

وعن كيفية التعيين في القضاء الشرعي، يرى ٨٦٪ من القضاة الشرعيين أنه يتم تعيين القضاة الشرعيين حالياً بناءً على علمهم وخبرتهم والشهادة بأنهم من أصحاب النزاهة، ويرى ٨٣٪ منهم أنّ التعيين في القضاء الشرعي يتسم بالشفافية، و ٥٨٪ أشاروا إلى أن تعيين أعضاء النيابة الشرعية حالياً يتم بناءً على علمهم وخبرتهم والشهادة بأنهم من أصحاب النزاهة، فيما يرى ٧٪ منهم أن الوساطة والمحسوبة أساس التعيين في القضاء الشرعي، و ٤٪ منهم يرون أن الوساطة والمحسوبة أساس التعيين في النيابة الشرعية.

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي (٢٠٢١) بنتائج الاستطلاع السابق (٢٠١٨)، يتضح أنّ هناك ارتفاعاً في نسبة من يرون أن التعيين في

القضاء الشرعي يتسم بالشفافية من ٧٥٪ في استطلاع ٢٠١٨ إلى ٨٦٪ في استطلاع ٢٠٢١، وارتفاعاً في نسبة من يرون أنّ التعيين في النيابة الشرعية يتسم بالشفافية من ٧٦٪ إلى ٨٣٪.

تاسعاً: استطلاع آراء القضاة النظاميين

صرح ٣٩٪ بأنّ مستوى القضاة النظاميين بشكل عامّ ممتاز، فيما أشار ٥٧٪ إلى أن مستواهم مقبول، و٣٪ أشاروا إلى أنه ضعيف.

وفيما يخص الإشكاليات التي تواجه عمل القضاة في فلسطين، يرى ٥٦٪ من القضاة النظاميين أنّ عدم ثقة الناس في القضاء تشكل أهمّ الإشكاليات التي تواجه عمل القضاة، ويرى ٣٠٪ منهم في انعدام استقلالية القضاء الإشكالية الأبرز، و٢٧٪ منهم يرون أن تدخل الأجهزة الأمنية في القضاء الإشكالية الأبرز في عمل القضاء، في حين يرى ١٢٪ منهم في الفساد في القضاء إشكالية تواجه عمله.

وبشأنّ وجهات نظر القضاة النظاميين في وضع المحاكم الفلسطينية، حصلت العبارات التالية على أعلى نسب موافقة فيما يتعلق بوضع المحاكم بالترتيب: المساواة في التعامل مع الأفراد أمام القانون، سهولة الوصول إلى المحاكم، خدمة المعلومات في المحاكم جيدة، تنظيم أوقات جلسة المحكمة مناسب، فيما حصلت العبارات التالية على أقل نسب موافقة بالترتيب: كفاية عدد كتبة المحاكم العاملين حالياً، عدد موظفي المحكمة كافٍ، تكييف المحاكم لتلبية احتياجات ذوي الإعاقة، إذ يرى ٢٥٪ فقط من القضاة النظاميين أنها تلبي ذلك، البنية التحتية للمحاكم الفلسطينية مقبولة (غرف، التجهيزات...).

أما بخصوص وصف الوصول إلى العدالة في فلسطين، فأعرب ٨٩٪ من القضاة النظاميين عن موافقتهم على عبارة «ينبغي على دولة فلسطين أن تمول برامج المعلومات القانونية/ التمثيل القانوني المجاني للفئات المهمشة»، و٧٦٪ وافقوا على كلٍّ من العبارتين التاليتين: «الوصول إلى العدالة في فلسطين مضمون» و«إن الوصول إلى العدالة، بما في ذلك من خلال توفير المعلومات القانونية/ المشورة القانونية المجانية للفئات المهمشة، هو التزام على دولة فلسطين».

وبشأن النظرة إلى القضاء الرسمي لسكان منطقة «ج»، أعرب ٩٠٪ من القضاة النظاميين عن أنّ وصول السكان الذين يعيشون في المنطقة «ج» إلى العدالة الرسمية محدودٌ بسبب التحديات المتعلقة بتبليغ السكان في المنطقة «ج»، فيما يرى ٤٦٪ منهم أن عدم ثقة السكان في القضاء هي السبب في ذلك، و٦٠٪ منهم أعربوا عن موافقتهم على أن وصول السكان الذين يعيشون في المنطقة «ج» إلى العدالة الرسمية محدود، بسبب أن السكان يفضلون التوجه إلى الجهات غير الرسمية الفاعلة في مجال العدالة كالقضاء العشائري.

وعن وصف مؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة، يرى ٢٠٪ من القضاة النظاميين أنّ الأحكام الصادرة عن القضاء تخضع للتأثيرات والضغوط الخارجية، ويرى ٥٤٪ من القضاة النظاميين أنّ مؤسسات العدالة الفلسطينية فعّالة، و٥١٪ منهم يرون أنّ جهات العدالة غير الرسمية تلعب دوراً رئيسياً في قطاع العدالة، و٣١٪ منهم يرون أنه ينبغي إضفاء الطابع الرسمي على دور جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة في إطار قطاع العدالة، فيما يرى ٣٩٪ منهم أن أعضاء النيابة العامة مستقلون، و٢٤٪ منهم يرون أن السلطة المدنية نزيهة ولا يوجد فساد فيها.

أما بخصوص مدى الثقة بمؤسسات/أجهزة قطاع العدالة، فأظهرت النتائج أن ٢٢٪ من القضاة النظاميين يثقون بالقضاء العشائري، و٥٦٪ منهم يثقون بالحكمة الدستورية، و٥٥٪ منهم يثقون بالنيابة العامة، و٤٩٪ منهم يثقون بالقضاء العسكري، و٤٦٪ يثقون بالشرطة المدنية، و٤٥٪ منهم يثقون بنقابة المحامين، و٤٢٪ منهم يثقون بمؤسسات المجتمع المدني.

وبشأن مدى الرضا عن أداء مؤسسات/أجهزة قطاع العدالة (المحاكم والقضاة)، حازت محاكم الصلح على أعلى نسبة رضا عن أدائها من وجهة نظر القضاة النظاميين بنسبة ٩٢٪، ثم محكمة البداية بنسبة رضا ٩١٪، يليها الرضا عن القضاة ككل بنسبة ٩١٪ أيضاً. أما أقل نسبة رضا من وجهة نظر القضاة النظاميين، فحصلت عليها المحكمة الدستورية وهي ٥٧٪، ثم القضاء الشرعي بنسبة ٥٧٪.

وفيما يخص الرضا عن أداء المحكمة الدستورية العليا، تُظهر النتائج أن ٥٧٪ من القضاة النظاميين راضون عن أداء المحكمة الدستورية العليا، فيما أعرب ٢٠٪ عن عدم الرضا.

أما عن قرارات المحكمة الدستورية العليا وقابليتها للتنفيذ، فأشار ٧٧٪ من القضاة النظاميين إلى أن قرارات المحكمة الدستورية العليا واضحة وقابلة للتنفيذ إما بشكل كلي أو جزئي، فيما أشار ١٥٪ إلى أن القرارات غير واضحة أو قابلة للتنفيذ نهائياً.

وبشأن إشكاليات عمل القضاء الفلسطيني، يرى ٣٣٪ من القضاة النظاميين أن عدم الاستقلال الفردي للقضاة يشكل إشكالية تواجه عمل القضاء، ويرى ٦١٪ منهم أن عدم الثقة بالقضاء من أهم

الإشكاليات التي تواجه عمل القضاء، فيما يرى ٥٣٪ منهم أن عدم وجود إرادة سياسة للإصلاح من أهم تلك الإشكاليات، و٤٨٪ يرون في تدخل السلطة التنفيذية في عمل القضاء إشكاليةً تواجهه، و٤٣٪ يرون في تدخل الأجهزة الأمنية في عمل القضاء إشكاليةً تواجهه.

أما كيفية التعيين في القضاء والنيابة العامة، فيرى ١٢٪ من القضاة النظاميين أن الوساطة والمحسوبية هما أساس التعيين والترقية في القضاء، و٢٢٪ منهم يرون أن الوساطة والمحسوبية أساس التعيين والترقية في النيابة العامة.

عاشرًا: استطلاع آراء متلقي/ات خدمات وزارة العدل

تمَّ استطلاع آراء متلقي/ات خدمات وزارة العدل في الضفة الغربية بخصوص الخدمات المختلفة التي تقدمها الوزارة وتقييمها، من وجهة نظرهم، وكذلك معرفتهم بمتطلبات الخدمة، إذ تُظهر النتائج أن ٥٨٪ منهم صرحوا بأنهم عرفوا عنها من خلال جهة رسمية، و٢٢٪ عرفوا من خلال الأصدقاء والأقارب، فيما صرح ١٩٪ بأنهم عرفوا عنها من خلال محامٍ أو جهة قانونية.

وفيما يتعلق بزيارة الموقع الإلكتروني وتقييمه، صرح ١١٪ من المبحوثين (١٤٪ ذكور، ٩٪ إناث) بأنهم سبق أن زاروا الموقع الإلكتروني لوزارة العدل، وعند سؤال من قاموا بالزيارة عن مدى رضاهم عن الموقع، أعرب ٨٢٪ (٨٧٪ ذكور، ٧٥٪ إناث) عن رضاهم على سهولة الوصول إلى الموقع، و٦٣٪ (٦٨٪ ذكور، ٥٥٪ إناث) عن رضاهم عن توفر المعلومات على الموقع بشكلٍ واضح، فيما عبر ٥٥٪ (٦١٪ ذكور، ٤٥٪ إناث) عن رضاهم عن توفر المعلومات بشكلٍ دائم.

وبشأن الرضا عن خدمات وزارة العدل، أعرب ٨٠٪ من المبحوثين عن رضاهم عن وزارة العدل فيما يتعلق بخدمات السجل العدلي (شهادات عدم الحكومية)، و٦٥٪ عن رضاهم عن خدمات التصديقات، فيما حصل التفتيش القضائي على أدنى نسبة رضا (١٨٪)، ثم اعتماد مترجمين واعتماد محكمين (٢١٪ لكل منهما).

وفيما يخص الخدمات والحصول عليها، تُظهر النتائج أن ٦١٪ من المبحوثين (٥٥٪ ذكور، ٦٨٪ إناث) صرحوا بأنهم تلقوا خدمات متعلقة بالسجل العدلي (شهادات عدم حكومية)، و٣٦٪ (٤٣٪ ذكور، ٣٠٪ إناث) تلقوا خدمات متعلقة بالتصديقات.

وعند سؤالهم عن كيفية معرفتهم أو علمهم بالخدمة، صرح ٥٨٪ بأنهم علموا من خلال جهة رسمية، و٢٢٪ من خلال الأصدقاء والأقارب، فيما صرح ١٨٪ بأنهم علموا من خلال محامٍ أو جهة قانونية.

وبشأن تقييم أداء وزارة العدل، تُظهر النتائج أن العبارات التالية حصلت على أعلى نسب موافقة لدى المبحوثين (٩٠٪-٩٨٪) فيما يتعلق بوجهة نظرهم ببعض النواحي في وزارة العدل بالترتيب: النظافة والنظام في الوزارة جيدة، خدمة المعلومات في الوزارة جيدة، المساواة في التعامل مع الأفراد «الجمهور» أمام القانون. ويرى ٤١٪ من المواطنين/ات أن وزارة العدل تستجيب لاحتياجات الأطفال، و٥٥٪ منهم يرون أنها تتكيف لتلبية احتياجات ذوي الإعاقة، و٦٥٪ منهم يرون أنها مستقلة عن التأثيرات الخارجية، و٦٨٪ منهم يرون أنها تستجيب لاحتياجات النساء.

their satisfaction with the clear availability of information on the site, while 55% (61% males, 45% females) are satisfied with the availability of information permanently. For more, see the table and graph below:

As for the satisfaction with the services of the Ministry of Justice, 80% of the respondents expressed their satisfaction with the Ministry of Justice in terms of the services of the criminal record (non-judgment certificates), and 65% expressed their satisfaction with the attestation services. The judicial inspection got the lowest satisfaction rate (18%), and the accreditation of translators and arbitrators (21% for each).

With regard to services and access to services, the results show that 61% of the respondents (55% males, 68% females) stated that they had received services related to the criminal record (non-conviction certificates), and 36% (43% males, 30% females) had received services related to ratifications.

When asked about how they knew or learned about the service, 58% said they learned through an official body, 22% through friends and relatives, and 18% said they learned through a lawyer or legal body.

Regarding the evaluation of the performance of the Ministry of Justice, the results show that the following statements obtained the highest approval rates among the respondents (90% - 98%) about their view of some aspects in the Ministry of Justice, as follows: cleanliness and order in the ministry is good, information service in the ministry is good, equality in dealing with individuals «the public» before the law. While 41% of citizens believe that the Ministry of Justice responds to the needs of children, 55% of them see it adapting to meet the needs of people with disabilities, 65% of them see it as independent of external influences, and 68% of them see it as responsive to the needs of women.

of judges is a problem facing the work of the judiciary, 61% of them believe that the lack of confidence in the judiciary is one of the most important problems facing the work of the judiciary, and 53% of them see the lack of political will for reform. Among the most important of these problems, 48% see the interference of the executive authority in the work of the judiciary as a problem facing its work, and 43% see the interference of the security services in the work of the judiciary as a problem it faces.

As for the mechanism of appointment to the judiciary and the Public Prosecution, 12% of the regular judges believe that favoritism and nepotism are the basis for appointment and promotion in the judiciary, and 22% of them believe that favoritism and nepotism are the basis for appointment and promotion in the Public Prosecution.

Results of the Survey of the Ministry of Justice Service Recipients

The views of the recipients of the Ministry of Justice services in the West Bank were surveyed in terms of the various services provided by the Ministry of Justice and their evaluation from their point of view and about their knowledge of the service requirements, as the results show that 58% of them stated that they knew about it through an official body, and 22% knew through friends and relatives, while 19% said that they knew about it through a lawyer or legal entity.

With regard to visiting and evaluating the website, 11% of respondents (14% males, 9% females) stated that they had previously visited the website of the Ministry of Justice, and when asked about their satisfaction with the website, 82% (87% males, 75 % females) are satisfied with the ease of accessing the site, 63% (68% males, 55% females) expressed

As for the extent of confidence in the justice sector institutions, the results showed that 22% of regular judges have confidence in the tribal judiciary, 56% of them have confidence in the Constitutional Court, 55% of them have confidence in the Public Prosecution, 49% of them have confidence in the military judiciary, 46% have confidence in the civil police, and 45 % of them have confidence in the Bar Association, and 42% of them have confidence in civil society institutions.

Regarding the extent of satisfaction with the performance of the justice sector institutions (courts and judges), the Magistrates Courts got the highest satisfaction rate for their performance from the point of view of the regular judges with a percentage of 92%, then the Court of First Instance with a satisfaction rate of 91%, followed by the satisfaction with the judges as a whole with a percentage of 91% as well. As for the lowest percentage of satisfaction according to the regular judges, it was that of the Constitutional Court with 57%, then the Sharia judiciary with 57%.

As for the satisfaction with the performance of the Supreme Constitutional Court, the results show that 57% of the regular judges are satisfied with the performance of the Supreme Constitutional Court, while 20% expressed dissatisfaction.

As for the decisions of the Supreme Constitutional Court and their enforceability, 77% of the regular judges indicated that the decisions of the Supreme Constitutional Court are clear and can be implemented either in whole or in part, while 15% indicated that the decisions are not clear or can be implemented at all.

With regard to problems in the work of the Palestinian judiciary, 33% of the regular judges believe that the lack of individual independence

As for describing access to justice in Palestine, 89% of the regular judges expressed their agreement with the statement “The State of Palestine should fund legal information programs/free legal representation for marginalized groups” and 76% of both statements “Access to justice in Palestine is guaranteed.” “Access to justice, including through the provision of free legal information/legal advice to marginalized groups, is an obligation of the State of Palestine.”

As for the view of the residents of Area C of the official judiciary, 90% of the regular judges expressed that the access of residents who live in Area C to formal justice is limited due to the challenges facing notifications in their work to notify residents in Area C, and 46% of them believe that the population’s lack of confidence in the judiciary is the reason behind this, and 60% of them expressed their agreement that the population living in Area C has limited access to formal justice, because the population prefers to go to the non-official actors in the field of justice, such as the tribal judiciary.

With regard to describing the institutions/entities of the justice sector, 20% of the regular judges believe that judgments issued by the judiciary are subject to external influences and pressures, 54% of the regular judges believe that the Palestinian justice institutions are effective, and 51% of them believe that the informal justice actors play a major role in The justice sector, 31% of them believe that the role of effective informal justice bodies should be formalized within the justice sector, 39% of them believe that members of the Public Prosecution are independent, and 24% of them believe that the civil authority is impartial and corruption-free.

Results of the Survey of Regular Judges

39% said that the level of regular judges in general is excellent, while 57% indicated that their level is acceptable, and 3% indicated that it is weak. For more see the table below:

With regard to problems in the work of judges in Palestine, 56% of the regular judges believe that the people's lack of confidence in the judiciary is the most important problem facing the work of judges, 30% of them see the lack of judicial independence as the most prominent problem, and 27% of them see the interference of the security services in the judiciary as the most prominent problem in the work of the judiciary, while 12% of them see corruption in the judiciary as a problem facing its work

As for the regular judges' view of the situation of Palestinian courts (only 25% of judges believe that the courts are adapted to meet the needs of people with disabilities.)

The following statements got the highest approval rates with regard to the status of the courts in the following order: equality in dealing with individuals before the law, easy access to the courts, good information service in the courts is good, and the timing of court sessions is appropriate, while the following statements got the lowest approval rates in this order: adequate number of currently working court clerks is adequate, the number of court staff is sufficient, courts are adapted to meet the needs of people with disabilities, since only 25% of regular judges believe that they meet this, and the infrastructure of Palestinian courts is acceptable (rooms, equipment,).

As for the problems facing the work of the Sharia judiciary, the results show that the most important problems, in the following order, are: a shortage in the number of employees and judges, the Israeli occupation and the political conditions, the lack of legal harmonization between the West Bank and the Gaza Strip, the absence of a unified judiciary between the West Bank and the Gaza Strip, the lack of Adequate training and qualification for employees and judges, and the intervention of the executive authority and security services in the judiciary

Regarding the method of appointment to the Sharia judiciary, 86% of Sharia judges believe that Sharia judges are currently appointed based on their knowledge, experience and testimony that they are of integrity, while 83% of them believe that appointment to the Sharia judiciary is transparent, and 58% indicated that the appointment of Sharia prosecutors is currently based on their knowledge and experience and the testimony that they are of integrity, and 7% of them believe that favoritism and nepotism are the basis for appointment in the Sharia judiciary, and 4% of them believe that favoritism and nepotism are the basis for appointment in the Sharia prosecution.

Comparing the results of the current 2021 survey with the previous 2018 survey, results show a rise in the percentage of those who see the appointment in the Sharia judiciary as transparent, from 75% in the 2018 survey to 86% in the 2021 survey, and a rise in the percentage of those who believe that the appointment in the Sharia Prosecution is transparent, from 76% to 83%.

judges' competencies are appropriate, the feeling of security inside the courtrooms, easy access to the courts, whereas the following phrases received the lowest approval rates: The number of court employees is sufficient, the number of court clerks currently working, insufficient infrastructure of the Palestinian courts is acceptable (rooms, equipment,).

As for describing access to justice, 94% of Sharia judges stated that the State of Palestine should fund legal information programs/free legal representation for marginalized groups, while 87% indicated that access to justice, by providing legal information/advice, free legal consultation for marginalized groups is a commitment on the State of Palestine, and 78% indicated that access to justice in Palestine is guaranteed.

With regard to describing the status of the institutions/entities of the justice sector, 12% of Sharia judges believe that rulings issued by Sharia judiciary are subject to external influences and pressures, 68% believe that Palestinian legislation is drafted in line with international obligations and in response to social needs, and 51% of them believe that an official authority should be given to the tribal judiciary, and 65% of them believe that the tribal judiciary plays a major role in the justice sector.

Regarding the extent of satisfaction with the performance of the institutions of the justice sector, the Sharia judiciary got the highest satisfaction rate (97%), followed by the Supreme Judge department with 91%, then the court's employees with 90%, while the following institutions got the lowest level of satisfaction with the evaluation of Sharia judges : Military judiciary, the Bar Association, informal justice actors (tribal justice).

West Bank compared to 97% in the Gaza Strip), while 72% indicated that the appointment to the judiciary is transparent (66% in the West Bank compared to 82% in the Gaza Strip)

As for appointment in the public prosecution, 81% believe that the appointment of prosecutors is currently based on their knowledge, experience and testimony that they are of integrity (74% in the West Bank compared to 92% in the Gaza Strip). Only 13% indicated that favoritism and nepotism are the basis for appointment and promotion in the Public Prosecution, while 75% indicated that appointment to the Public Prosecution is transparent (69% in the West Bank compared to 86% in the Gaza Strip).

Results of the Survey of Sharia Judges in Palestine

The results show that 42% of the Sharia judges stated that the level of Sharia judges is generally excellent, while 55% indicated that it is acceptable and 3% that it is weak.

As for problems in the Sharia judiciary profession, 33% of Sharia judges see the poor level of judges as a problem facing the work of the Sharia judiciary, 26% of them see people's lack of confidence in the Sharia judiciary as a problem it faces, and 9% see corruption in the judiciary as a problem, and 10% see a problem in the independence of the Sharia judiciary, and 13% of them see the interference of the security services in the judiciary as problematic.

With regard to describing the status of the courts, the following statements got the highest percentages of agreement regarding the description of the status of the courts from the point of view of the Sharia judges: equality in dealing with individuals before the law, the

the point of view of prosecutors in the West Bank, it becomes clear that there is a clear increase in the rates of the following problems: the intervention of the security services, the lack of political will for reform, the lack of sufficient training and qualification for staff and judges, lack of confidence in the judiciary, lack of a unified judiciary between the West Bank and Gaza, internal interventions (administration, colleagues) - lack of individual independence, lack of seriousness on the part of Palestinian political parties to achieve reconciliation. On the other hand there is a decrease in the rates of the following problems: the interference of the executive authority, the citizens' legacy of not accepting the rule of law as a result of the successive occupations on Palestine, a shortage in the number of employees and judges, the Israeli occupation and political conditions, the accumulation of non-rolling files (judicial suffocation) The continuing fragmentation between the West Bank and the Gaza Strip.

As for the Gaza Strip, there is a clear decrease in the rates of all the problems facing the work of the judiciary from the point of view of prosecutors, except for lack of confidence in the judiciary, internal interventions (administration, colleagues) - lack of individual independence, lack of seriousness on the part of the Palestinian political parties to achieve reconciliation

With regard to appointments to the judiciary and the Public Prosecution, 90% of prosecutors believe that judges are currently appointed based on their knowledge, experience and testimony that they are of integrity (86% in the West Bank compared to 97% in the Gaza Strip), despite that 90% believe that favoritism and nepotism are The basis for appointment and promotion in the judiciary (85% in the

As for the extent of the prosecutors' confidence in the justice sector institutions, the Palestinian Civil Police got the highest confidence percentage (96%), followed by the Supreme Judicial Council with 94%, while civil society institutions working in the field of justice, rule of law and human rights got the lowest confidence percentage (53%), then the Bar (57%).

By comparing the results of the current survey 2021 with the previous survey 2018 on the extent of the public prosecutor's confidence in the justice sector institutions in the West Bank, it becomes clear that there is a clear increase in the percentage of prosecutors' confidence in them, except for the confidence in court employees, where the confidence percentage remained the same (69%), and the confidence in lawyers declined from 63% to 45%.

In the Gaza Strip, there is a clear increase in confidence in the institutions of the justice sector, except for confidence in the Sharia judiciary, despite this the rate of confidence decreased from 61% to 55%.

Regarding the problems facing the work of the judiciary, 87% believe that the most prominent problem is the absence of a unified judiciary in the West Bank and the Gaza Strip, 79% see the most significant problem as the lack of confidence in the judiciary, 77% indicate that there is insufficient training and qualification for staff and judges, 76% see the lack of seriousness of Palestinian political parties to complete reconciliation, and 74% see that in the internal interventions (administration, colleagues) and lack of individual independence, and 72% see the problem in the absence of legal harmonization between the West Bank and the Gaza Strip.

By comparing the results of the current survey 2021 with the previous survey 2018 about the problems facing the work of the judiciary from

while 94% While 94% agreed that prosecutors should contribute to providing legal representation and 90% agreed that marginalized groups have access to legal information or free legal representation.

As for the status of official judiciary in Area C, 64% of the prosecutors agreed that access to formal justice for the residents living in Area C is guaranteed, while 58% agreed that access to justice for residents living in Area C is limited due to residents' lack of confidence in the judiciary, while 55% indicated that access to formal justice for residents living in Area C is limited due to the challenges facing police in enforcing decisions in Area C.

As for describing the status of the institutions of the justice sector, 68% of prosecutors believe that the rulings issued by the Palestinian judiciary are subject to external influences and pressures (58% in the West Bank compared to 82% in the Gaza Strip), and 29% of them believe that the Palestinian judiciary is impartial and corruption-free (27% in the West Bank compared to 33% in the Gaza Strip), 66% believe that the Palestinian police is impartial and corruption-free (56% in the West Bank compared to 91% in the Gaza Strip), and 50% of them believe that the professional level of judges is good (38% in the West Bank compared to 71% in the Gaza Strip), and 45% of them believe that the rulings of the Palestinian Constitutional Court are considered after examination, 50% of them believe that Palestinian legislation is drafted in line with international commitments and in response to societal needs, and 67% of them believe that the reunification of the institutions of the security and justice sector in the West Bank and Gaza are very important to the future of justice in Palestine (60% in the West Bank compared to 78% in the Gaza Strip)

Results of the Survey of the Public Prosecution Members in Palestine

The results show that 62% of the prosecutors stated that the members' level is excellent, while 38% indicated that it is acceptable, and none indicated that it is poor.

With regard to the problems of the Public Prosecution's work, 50% of the prosecutors agreed that the insufficiency of the prosecutors is the most important problem in the work of the Public Prosecution, while 28% of the prosecutors expressed that the low qualification of prosecutors to carry out their tasks is problematic, and the same percentage (28 %) agreed that the people's lack of confidence in the public prosecution is problematic.

As for the point of view regarding the services of Palestinian prosecution, the following statements got the highest approval rates from the point of view of the prosecutors: The Public Prosecution responds to the needs of children (whether defendants, victims, witnesses), the ease of access to the prosecution, the Public Prosecution responds to the needs of women, information service in the prosecution is good, the qualifications of the prosecution's staff are good, the prosecution's independence from external influences (partisan, personal, security,), whereas the following statements got the lowest percentage of agreement from the prosecutor's point of view: the number of prosecution staff is sufficient, the infrastructure of the prosecutions acceptable Palestinian (rooms, facilities,).

With regard to describing access to justice in Palestine, 99% of prosecutors indicated that access to justice in Palestine is guaranteed,

By comparing the results of the current survey 2021 with the previous survey 2018 on confidence in justice sector institutions/entities in the opinion of lawyers in the West Bank, it becomes clear that there is an improvement in the level of confidence in the following institutions/entities: the military judiciary, the Public Prosecution, court employees, lawyers, civil society institutions, Informal justice actors. There is a decline in the level of confidence in the Sharia judiciary, the Supreme Judicial Council and the regular judiciary

With regard to the problems of the judicial system in the State of Palestine, 64% of the trainee lawyers see the intervention of the executive authority as a problem facing the judicial system in Palestine, 63% of them see the intervention of the security services as one of the most prominent of these problems, and 65% of them see the lack of political will for reform another problem, 69% of them see the lack of confidence in the judiciary as the most prominent problem, 87% of them see judicial suffocation as the major problem, and 71% of them see the lack of harmonization of legislation with international law as a problem facing the judicial system in Palestine.

Regarding the extent of satisfaction with the performance of the Constitutional Court and the clarity of cases and the enforceability, 45% of the trainee lawyers expressed their satisfaction with the performance of the Constitutional Court, while 17% of them expressed their dissatisfaction, 19% of them were neutral or did not express their opinion, and the same percentage (19%) reported that they don't know

Palestine, 55% of the trainee lawyers believe that the rulings issued by the judiciary are subject to external influences and pressures, 41% of them believe that there is corruption in the Public Prosecution, 24% of them believe that the Palestinian judiciary is corrupt, and 34% perceive that the civil police are corrupt, 66% of them believe that the police is affected by political pressure, 72% of them believe that the informal justice bodies (tribal justice) play a major role in the justice sector, 52% of them believe that Palestinian judges are independent, and 44% of them believe that members of The Public Prosecution Office are independent, and 66% believe that the high processing costs prevent applicants from accessing their rights, and 46% of them believe that civil society institutions play a distinguished monitoring role over the performance of the judiciary. The percentage of those who consider the Palestinian judiciary corrupt received the lowest percentage (24%) and the Palestinian Civil Police corrupt (34%).

By comparing the results of the current survey 2021 with the previous survey 2018 on indicators describing the status of justice sector institutions/entities in the opinion of trainee lawyers in the West Bank, it becomes clear that there is a limited decline in most of the indicators.

As for the extent of confidence in the justice sector institutions/entities, the following justice sector institutions/entities got the highest confidence according to the trainee lawyers in the following order: the Bar Association, the Sharia judiciary, lawyers, court employees, and the regular (civil) judiciary. While the following justice sector institutions got the lowest confidence percentage from the trainee lawyers, in the following order: Military Judiciary, Palestinian Civil Police, Public Prosecution

the Bar in lawyers as indicated by 66% of them, and the intervention of the security services in the judiciary, as indicated by 62% of them, and the lack of judicial independence, as indicated by 61% of them, corruption in the judiciary, as indicated by 53% of them, and the poor level of judges, as indicated by 52% of them.

As for the role played by the Palestinian Bar Association, 88% of the trainee lawyers indicated that the Bar should activate the articles related to the retirement age, as this indicator ranked first, while 83% indicated that the Bar is working on issuing provisions and regulations that regulate the legal profession, and it works on developing the ethics and conduct of the profession, then 82% indicated that the Bar, while the indicator "Consultation is carried out on an ongoing basis with the Bar when proposing and amending legislations related to the justice sector" it got the lowest approval rate (41%), then came the indicator "The Bar Association is politicized", with an approval rate of 39%.

On the roles that the Palestinian Bar Association should play, 94% of the trainee lawyers indicated that the role of the Bar should be in the field of defending the interests of the Bar and lawyers, then activating legal research, spreading legal culture, and training and developing lawyers and the legal profession (93% for each).

With regard to describing access to justice in Palestine, 46% of the trainee lawyers believe that access to justice in Palestine is guaranteed, while 94% expressed their agreement that the State of Palestine should fund legal information programs or free legal representation for marginalized groups, while 91% expressed their agreement that the State of Palestine needs a law/strategy for legal aid at the national level.

As for describing the status of the justice sector institutions/entities in

Regarding the clarity and enforceability of the decisions of the Constitutional Court, 57% of practicing lawyers indicated that they are clear and fully enforceable either partially or fully, while 25% indicated the opposite. For more see the table below:

As for the method of appointment to the judiciary and the Public Prosecution, the results show that 67% of practicing lawyers agreed that favoritism and nepotism are the basis for appointment and promotion in the Public Prosecution, and 63% agreed that favoritism and nepotism are the basis for appointment and promotion in the judiciary.

Results of the Survey of Trainee Lawyers in Palestine

The results show that 16% of the trainee lawyers said that the level of Palestinian lawyers is excellent, while 77% indicated that it is acceptable and 7% indicated that it is weak.

Regarding the reasons for the weakness of lawyers, 80% of those who declared that the level of Palestinian lawyers is weak indicated that the reason is that the Bar Association does not play the unionist role required of it to develop the profession (55% in the West Bank, 88% in the Gaza Strip), whereas this indicator got the highest percentage. , followed by the reason for the poor training provided by the Bar Association, as stated by 69% of them, and 60% attributed that the reason is that lawyers do not seek to develop themselves.

With regard to the problems of the legal profession, 87% of the trainee lawyers expressed that the most important problem facing the legal profession is the presence of a large number of lawyers, followed by the lack of confidence in lawyers by 74%, then the lack of interest of

By comparing the results of the current survey 2021 with the previous survey 2018 on confidence in the justice sector institutions according to the opinion of practicing lawyers, it is clear that there is an improvement in the level of confidence in the West Bank in the following institutions: the Sharia judiciary, the Public Prosecution, and lawyers. There is a decline in the level of confidence in the following institutions: the Supreme Judicial Council, the regular (civil) judiciary, and the Palestinian civil police.

In the Gaza Strip, it becomes clear that there is a clear improvement in the level of confidence in all the mentioned institutions.

As for the problems of the judicial system in the State of Palestine, 92% of the practicing lawyers considered the accumulation of ongoing files (judicial suffocation) to be a problem in the judicial system, while 81% considered the lack of staff and judges to be a problem, and 78% indicated a lack of confidence in the judiciary 76% of them pointed out to the interference of the executive authority, 75% of them indicated the interference of the security services, 73% of them indicated the lack of political will for reform, 72% of them indicated the absence of a unified judiciary, and 68% of them indicated the lack of harmonization of legislation with the international law as the most prominent problem facing the judicial system in the State of Palestine

With regard to satisfaction with the performance of the Constitutional Court and the clarity of cases and enforceability, 43% of practicing lawyers expressed their satisfaction with the performance of the Constitutional Court, while 31% expressed their dissatisfaction, while 18% of them chose neutrality, and 8% of them said they did not know.

role in the performance of the judiciary decreased from 47% to 41%. The results also show that there was a rise in the percentage of those who consider the judicial situation to be continuously improving, as it was 39% in 2018 and rose to 43% during this 2021 survey, and the percentage of those who consider the court buildings to be appropriate and suitable rose from 36% to 39%, and the percentage of those who consider the legal judiciary's situation to be constantly improving, rose from 39% to 51%.

In the Gaza Strip, the percentage of those who believe that the judiciary is corrupt slightly decreased from 30% to 27%, and the percentage of those who see that the judgements issued by the Palestinian judiciary are subject to external influences and pressures stayed as it was at 56%, whereas the percentage of those who believe that judgments issued by the judiciary are subject to external influences and pressures, as it decreased from 57% to 56%, while the percentage of those who believe that the civil society institutions dealing with the judiciary play a distinguished monitoring role over its performance, as it increased from 22% to 49%. The percentage of those who believe that the status of the Palestinian judiciary has risen from 21% to 59%, and those who believe that the status of the legal judiciary has risen from 39% to 55%.

With regard to the extent of confidence in the justice sector institutions/entities, the following justice sector institutions/entities got the highest confidence percentage for practicing lawyers, as follows: the Bar Association, court employees, lawyers, and the Sharia judiciary. While the following justice sector institutions/entities got the lowest confidence percentage from practicing lawyers, as follows: informal justice actors, military justice, and the Palestinian civil police.

fund legal information programs or free legal representation for marginalized groups.

As for describing the status of justice sector institutions in Palestine, 64% of practicing lawyers believe that judgments issued by the judiciary are subject to external influences and pressures, 61% of them believe that the police are affected by political pressures, and 64% of them believe that informal justice bodies (tribal justice) play a major role in the justice sector, 64% of them believe that the high cost prevents the litigants from accessing their rights, 50% believe that it is the corruption of the Public Prosecution, 35% of them believe that the judiciary is corrupt, 43% of them believe that the police is corrupt, and 48% of them believe that the status of the judiciary is constantly improving, and 37% of them believe that Palestinian justice institutions are independent and effective, 38% of them believe that Palestinian judges are independent, 31% of them believe that members of the Public Prosecution are independent, and 43% of them believe that civil society institutions play a distinguished supervisory role over the performance of the judiciary.

And by comparing the results of the current survey 2021 with the previous survey 2018 on indicators describing the status of justice sector institutions in the opinion of practicing lawyers, it is clear that the percentage of practicing lawyers in the West Bank who believe that the judiciary is corrupt has increased significantly from 27% to 38%, and the percentage of those who believe that judgments issued The judiciary is subject to external influences and pressures, increased from 62% to 67%, and the percentage of practicing lawyers who believe that civil society institutions dealing with the judiciary play a distinguished

entrance examination to limit the number of trainees, as indicated by 67% of lawyers.

With regard to the role played by the Palestinian Bar Association, 84% of lawyers indicated that the Bar Association should activate articles related to the age of retirement, as this indicator ranked first, while 78% indicated that the Bar follows up on complaints submitted against lawyers in a serious manner, then 77% indicated that the Bar is working on issuing regulations and bylaws regulating the legal profession. As for the indicator of continuous consultation with the Bar when proposing and amending legislation related to the justice sector, it got the lowest approval rate (33%), then came the Bar deals with nepotism and favoritism with an approval rate of 39%, and 43% indicated that the Bar Association has a monopoly on a certain group of lawyers.

With regard to the roles that the Palestinian Bar Association must play, 93% of lawyers indicated that the role of the Bar should be to defend the interests of the Bar and lawyers, and 91% indicated that the role of the Bar should be in the field of spreading legal culture, and 90% indicated that the role should be in the field of organizing the relationship between lawyers and the pillars of justice (the Judicial Council, the Public Prosecution, the Ministry of Justice), and 89% indicated that the role should be concentrated in the field of activating legal research

As for describing access to justice in Palestine, 40% of practicing lawyers believe that access to justice in Palestine is guaranteed, and the results showed that 87% of practicing lawyers expressed their agreement that the State of Palestine needs a law/strategy for legal assistance at the national level, while 86% agreed that the State of Palestine should

The Results of the Survey of Practicing Lawyers in Palestine

The results showed that 13% of practicing lawyers declared that the level of Palestinian lawyers is excellent, while 77% indicated that it is acceptable, and 11% that it is weak.

As for the reasons for the weakness of lawyers, 79% of those who said that the level of Palestinian lawyers is weak indicated that the reason is due to the lack of interest in personal development (69% in the West Bank, 96% in the Gaza Strip), since this indicator got the highest percentage, followed by the poor training provided by the Bar Association according to what 71% stated, and 69% attributed this to the fact that the Bar Association does not play the unionist role required of it to develop the profession (80% in the West Bank, 50% in the Gaza Strip).

With regard to the problems of the legal profession, 75% of practicing lawyers see that the most prominent problems facing the legal profession are the interference of the security services in the judiciary, 72% see the lack of judicial independence as the most prominent problem, 69% see that the problem is in the weak level of judges, and 58% of them see corruption in the judiciary as a problem.

Regarding the procedures to solve the problem of the large number of lawyers, 92% of them indicated that the most important measure that can be taken is to limit the admission of students to law faculties, and 71% of lawyers indicated that the most important measure is to raise the level of the Bar exam to reduce the number of trainees who pass it, then the Bar should limit the number of graduates who can start vocational training, as indicated by 70%, and to develop the

percentage from 57% to 55% The percentage of those who believe that the Palestinian judiciary is impartial and that there is no corruption in it has increased from 22% to 29%. As for the other phrases, there was a clear increase in the percentage of approval in both the West Bank and Gaza.

With regard to the extent of confidence in the institutions/entities of the justice sector, the Sharia judiciary obtained the highest confidence among students with 79%, followed by the Bar Association with 72%, then the Supreme Judicial Council with 69%, and the regular civil judiciary with 68%. Informal justice actors got the lowest confidence rates, with a percentage of 44%.

By comparing the results of the current survey with the previous survey 2018, it becomes clear that there is a clear increase in the level of confidence in all justice sector institutions/entities.

As for the Constitutional Court, 43% of the students expressed their satisfaction with the performance of the Supreme Constitutional Court, and while 16% expressed their dissatisfaction, while the percentage of neutrals who did not express an opinion was 13%, and those who expressed their lack of knowledge reached 28%.

As for the clarity and enforceability of the decisions of the Supreme Constitutional Court, 53% indicated that they are clear and can be implemented, either fully or partially, while 12% indicated the opposite, and 35% do not know.

Bank and 59% in Gaza), and 52% of them believe that Palestinian judges are independent (51% in the West Bank and 55% in Gaza), 50% of them believe that the Palestinian Public Prosecution members are independent (47% in the West Bank and 54% in Gaza), 48% of them believe that the status of the judiciary in Palestine is constantly improving (45% in the West Bank and 53% in Gaza), and 41% of them believe that the appointment The judiciary is currently transparent (40% in the West Bank and 43% in Gaza), and 66% of them believe that the active informal justice bodies play a major role in the justice sector (69% in the West Bank and 63% in Gaza), and 56% of them believe that the role of informal justice agencies should be formalized (55% in the West Bank and 57% in Gaza)

By comparing the results of the current survey with the results of the previous survey 2018, a limited decrease is noted in the West Bank in the percentage of approval that favoritism and nepotism are the basis for appointment and promotion in the judiciary, as it decreased by a small percentage from 55% to 53%. As for the other phrases, there is a clear increase in approval rates, especially when it comes to the Palestinian judiciary being impartial and corruption-free, as the percentage increased from 13% to 28%, and the judgments issued by the judiciary are subject to external influences and pressures, as the percentage increased from 49% to 58%.

In the Gaza Strip, there is a clear decrease in the percentage of approval that favoritism and nepotism are the basis for appointment and promotion in the judiciary, as the percentage decreased from 62% to 47%, and the issue of the subjection of judgments issued by the judiciary to external influences and pressures decreased by a small

certain jobs in the courts such as the notary public and the bailiff” by a percentage of 72%.

As for university graduates and their abilities, 54% of students indicated that university international graduates are no better than graduates of Palestinian universities in terms of their ability to analyze and write research, while 30% indicated that graduates of international universities are more capable of this and 16% do not know.

As for the reasons for the discrepancy in skills between international university graduates and local university graduates, according to those who indicated that university graduates abroad are higher qualified, 94% of the students indicated that the education system in international universities seeks to develop students, while 90% indicated that the reason is due to the fact that the teaching methods applied in international universities are better than those applied in Palestinian universities, and 74% indicated that the reason is due to the different methodology of school education (pre-university).

As for describing the status of the institutions/entities of the justice sector, 57% of law school students in Palestinian universities believe that judgments issued by the judiciary are subject to external influences and pressures (58% in the West Bank and 55% in Gaza), and 50% of them believe that favoritism and nepotism are the basis for appointment in the judiciary (53% in the West Bank and 47% in Gaza), 33% of them believe that the Palestinian judiciary is impartial and corruption-free (28% in the West Bank and 39% in Gaza), and 32% of them believe that the Palestinian Civil Police is impartial and corruption-free (27% in the West Bank and 40% in Gaza), 50% of them believe that the institutions of the judicial system are independent and effective (44% in the West

With regard to the description of the curriculum taught in law faculties, 90% of the students agreed that there is a focus on the fact that the number of credit hours for studying law is sufficient, as this phrase ranked first, then there are courses focusing on the ethics of the legal profession “by 84%,” and then came the phrase “There is a focus on teaching Palestinian legislation in various courses” by 81%, while the phrase “law faculties in Palestinian universities coordinate among themselves in matters of the curriculum in line with the needs of the labor market” got the lowest percentage in terms of approval (42%).

As for the description of the human rights-related curricula that are taught in law faculties, 78% of the students (86% in the West Bank, 67% in the Gaza Strip) expressed their agreement with the statement “the curriculum includes the role of various justice institutions in protecting and promoting human rights in Palestine.” and the statement got the highest percentage, while 76% agreed with the phrase “inclusion of the policies of the State of Palestine and effective human rights mechanisms in the curriculum,” and 75% with the phrase “legal research related to human rights is a requirement of the curriculum.”

With regard to describing the teaching method in Palestinian law faculties, 84% of the students expressed their agreement that Palestinian legislation is taught in Palestinian law faculties, and 69% expressed their agreement that court decisions are discussed in university courses.

As for describing the level of law school students, 78% of the students indicated the necessity of teaching some legal concepts at school, as this statement ranked first in terms of agreement rate, followed by the agreement with the statement “Law graduates should specialize in

As for the faculty members' satisfaction with the performance of the Constitutional Court, 30% expressed their satisfaction (28% in the West Bank and 33% in Gaza), while 47% expressed their dissatisfaction (52% in the West Bank and 37% in Gaza).

With regard to the clarity and enforceability of the decisions of the Supreme Constitutional Court, 62% indicated that they are clear and fully or partially enforceable, while 36% indicated otherwise.

The Results of the Survey of Law Students in the Palestine

The views of students of law faculties in the West Bank and Gaza Strip were surveyed in terms of their view of the status of the judiciary and its institutions and the status of law faculties. Results have shown that the phrase "the qualifications of faculty members in the faculty of law in which I study are good" ranked first and 86% agreed with the statement (94 % in the West Bank compared to 75% in the Gaza Strip), followed by the phrase "the teaching infrastructure in the faculty of law where I study is acceptable (rooms, equipment,...)" by 83% (85% in the West Bank compared to 79% in the Gaza Strip), as well as the phrase "the number of faculty members in the faculty of law in which I study is sufficient" by 80% (84% in the West Bank compared to 72% in the Gaza Strip). The lowest approval rate was for the phrase "the faculties of law in home universities coordinate with each other regarding the number of students accepted therein" with a percentage of 32% (27% in the West Bank compared to 39% in the Gaza Strip), then the phrase "the faculties of law take a role in coordinating with The Bar Association for the purposes of training new lawyers" by 47% (49% in the West Bank compared to 45% in the Gaza Strip).

Bank and 73% in Gaza), followed by the Bar Association with 60% (56% in the West Bank and 66% in Gaza). Then civil society institutions working in the field of justice, rule of law and human rights by a percentage of 56% (50% in the West Bank and 66% in Gaza). While the Public Prosecution Office obtained the lowest confidence rate by 42% (36% in the West Bank and 52% in Gaza), then came the Supreme Judicial Council with the lowest confidence rate of 43% (33% in the West Bank and 61% in Gaza), while the civil police got a confidence rate of 47% (46% in the West Bank and 49% in Gaza), the military judiciary got a confidence rate of 29% (30% in the West Bank and 28% in Gaza), and the informal justice actors got a confidence rate of 47% (41% in the West Bank and 58% in Gaza).

By comparing the results of the current survey with the previous survey 2018 regarding the confidence of faculty members in the justice sector institutions/entities in the West Bank, it becomes clear that there is a noticeable decline in the level of confidence in the following justice sector institutions/entities: the Supreme Judicial Council, the Military Judiciary, and the Public Prosecution. There is a limited improvement in confidence in the following justice sector institutions/entities: lawyers, civil society institutions working in the field of justice, rule of law and human rights.

As for the Gaza Strip, the results show that there is a limited decline in confidence in the following institutions: the military judiciary, lawyers, whereas there is a clear improvement in confidence, especially in the following entities and institutions: the Supreme Judicial Council, the regular (civil) judiciary.

Likewise, the percentage of those who believe that the role of informal justice actors in the justice sector should be formalized increased from 29% to 44%. The percentage of those who believe that favoritism and nepotism are the basis for appointment and promotion in the judiciary did not significantly change, as it was 48% in 2018 and reached 50% in the current survey, and the percentage of those who believe that the status of the judiciary in Palestine is constantly improving remained the same 26%.

In the Gaza Strip, the percentage of those who believe that the Palestinian justice institutions are independent and effective has increased from 35% to 45%. The percentage of those who believe that the Palestinian public prosecution members are independent increased from 36% to 48%. The percentage of those who believe that the status of the judiciary is constantly improving has increased from 30% to 57%. While the percentage of those who believe that favoritism and nepotism are the basis for appointment and promotion in the judiciary increased from 44% to 48%. The percentage of those who believe that judgments issued by the judiciary are subject to external influences and pressures remained almost unchanged 47% in 2018 and 46% in the current survey. The percentage of those who believe that informal justice actors play a major role in the justice sector decreased slightly from 72% to 69%. While the percentage of those who believe that the role of non-official justice actors within the justice sector should be formalized, increased from 48% to 55%.

With regard to the extent of the academic staff's confidence in the institutions/entities of the justice sector, the Sharia judiciary obtained the highest confidence rate at 63% (58% in the West

promotion in the judiciary (50% in the West Bank and 48% in Gaza), while 24% opposed this (22% in the West Bank and 28% in Gaza), and 58% of them believe that judgments issued by the judiciary are subject to external influences and pressures (65% in the West Bank and 46% in Gaza), while 18% (14%) opposed it. In the West Bank and 27% in Gaza), 25% of them believe that the judiciary is fair and corruption-free (19% in the West Bank and 37% in Gaza), while 45% (51% in the West Bank and 34% in Gaza) and 29% of them oppose this. They believe that the civil police are impartial and corruption-free (24% in the West Bank and 37% in Gaza), while 42% oppose this (45% in the West Bank and 37% in Gaza), and 70% of them believe that the active informal justice bodies play a major role in The justice sector (71% in the West Bank and 69% in Gaza), and 48% of them believe that the role of the non-official actors in the justice sector should be formalized (44% in the West Bank and 55% in Gaza), while 42% opposed it (47% in the West Bank and 33% in Gaza)

By comparing the results of the current survey 2021 with the results of the previous survey on the description of the status of justice sector institutions in 2018, a significant decrease in approval rates for the following statements in the West Bank is noted: Palestinian justice institutions/entities are independent and effective, as the percentage decreased from 27% to 21%. Palestinian public prosecutors are independent, as the percentage decreased from 28% to 24%. The percentage of those who believe that judgments issued by the judiciary are subject to external influences and pressures increased from 56% to 65%. The percentage of those who believe that informal justice bodies play a major role in the justice sector increased from 64% to 71%.

their ability to analyze and write research, while 30% indicated that graduates of international universities are more capable of that.

With regard to the reasons for the discrepancy in abilities at the level of international university graduates and Palestinian universities for those who indicated that university graduates abroad are more capable, 88% of the faculty members indicated that the education system in universities outside the country seeks to develop students, while 79% indicated that the reason is due to the teaching methods applied in universities outside the country are better than those applied in Palestinian universities, and 77% indicated that the reason is due to the different methodology of school education (pre-university).

With regard to describing the status of justice sector institutions, 30% of faculty members in law faculties in Palestinian universities believed that Palestinian justice institutions/entities are independent and effective (21% in the West Bank and 45% in Gaza) and 54% (65% in the West Bank and 34% in Gaza opposed this), and 37% of them believe that Palestinian judges are independent (31% in the West Bank and 48% in Gaza), while 45% opposed this (52% in the West Bank and 33% in Gaza), while 32% of them believed that prosecutors are independent (24% in the West Bank and 48% in Gaza) and 46% opposed this (53% in the West Bank and 33% in Gaza), while 37% of them believe that the status of the judiciary is constantly improving (26% in the West Bank and 57% in Gaza) and 56% opposed this (65% in the West Bank and 39% in Gaza), and 30% of them believe that appointment to the judiciary is currently transparent (24% in the West Bank and 40% in Gaza) and 48% opposed this (54% in the West Bank and 36% in Gaza) And 49% of them believe that favoritism and nepotism are the basis for appointment and

development of legislation, and 57% (55% in the West Bank, 60% in the Gaza Strip) indicated that their role is carried out through a government committee, while 48% (53% in the West Bank, and 39% in the Gaza Strip) indicated that its role is carried out through an advocacy committee carried out by civil society organizations. With regard to faculties' participation in developing and amending legislation, 50% indicated that they participate in that.

As for to the description of the curriculum taught in law faculties, 96% of the faculty members expressed their agreement that there is a focus on teaching Palestinian legislation in various courses, since this phrase ranked first, then came "the number of credit hours for studying law is sufficient" by 94%, and The curriculum keeps pace with developments in the justice sector (for example: new legislation, international law,...)" by 92%, while the phrase "law faculties in Palestinian universities coordinate among themselves in matters of the curriculum in line with the needs of the labor market" got the lowest percentage in terms of approval (25%)

As for the description of faculty members of law students, 95% of faculty members indicated the need to teach some legal concepts during school years, as this phrase ranked first in terms of approval rate, followed by approval of the phrase "law graduates have acquired practical skills in providing legal information and consultation" by 82%, then "law graduates should specialize in some jobs in the courts, such as notary public and bailiff" by 80%

Regarding the capabilities of university graduates, 66% of the faculty members indicated that university graduates outside the country are no better than graduates of Palestinian universities in terms of

The Results of the Survey of Law Faculty Members in Palestine

The views of law faculty members in the West Bank and Gaza Strip were surveyed about their perception on the status of the judiciary and its institutions, and the reality of law faculties from different angles.

A question was asked to the faculty members about their impressions of the faculties of law in Palestinian universities, by presenting some statements to them. The results showed that the phrase “the qualifications of the faculty members in the faculty of law in which I work are good” ranked first, as 95% agreed with the statement (96 % in the West Bank compared to 90% in the Gaza Strip), followed by «the teaching infrastructure in the faculty of law I attend is acceptable (rooms, equipment,)» by 88% (90% in the West Bank compared to 85% in the Gaza Strip), and also the phrase «Palestinian law faculties contribute to the development of the legal profession» by 88% (91% in the West Bank compared to 82% in the Gaza Strip). The lowest approval rate was for the phrase “the faculties of law in local universities coordinate with each other regarding the number of students accepted into them” with a percentage of 31% (27% in the West Bank compared to 39% in the Gaza Strip), and then the phrase “there is a need to raise the level of admission requirements in order to reduce the number of students” by 35% (40% in the West Bank compared to 25% in the Gaza Strip).

Regarding the role of law faculties in the field of laws and legislation, 58% of faculty members (62% in the West Bank compared to 52% in the Gaza Strip) indicated that law faculties play a distinguished role in the field of commenting on laws and judicial rulings, while 61% indicated (the same percentage in the West Bank and Gaza Strip) indicated that law faculties play a distinguished role in the

With regard to the level of satisfaction, 50% of the clients expressed their satisfaction with the performance of the Public Prosecution with them in dealing with their cases, while 44% expressed their dissatisfaction.

Comparing the current 2021 survey satisfaction rate compared to the previous 2018 survey, the results show that there is a limited decline in satisfaction rate, as it was 54% in the 2018 survey and decreased to 50% in this survey, parallel to a rise in dissatisfaction rate as it was 38% in the 2018 survey and rose to 44% in this 2021 survey.

5) Tribal Judiciary

The data indicate that 187 individuals in the West Bank and Gaza Strip (1.8% of the total sample) stated that they resorted to tribal justice during the twelve months preceding the implementation of the survey. (88 individuals in the West Bank and 99 in the Gaza Strip).

The results showed that most of the issues that were dealt with during the twelve months preceding the implementation of the survey through the tribal judiciary were issues related to violence (fight/assault), according to 44% of the respondents, and then came financial issues, divorce and marriage at 20% for each, and land disputes (16%).

As for satisfaction, 65% of the clients expressed their satisfaction with the tribal judiciary's dealings with them with regards to their cases, while 33% expressed their dissatisfaction.

Comparing the satisfaction rate in the current survey 2021 compared to the 2018 survey, it is clear that there is a decrease in the satisfaction rate, with the satisfaction rate falling from 73% in the 2018 survey to 65% in the current survey 2021.

with their cases are related to the procedures for following up the case and the slow processing of cases, followed by the lack of feeling that the effort expended is sufficient to help access to justice, then the lack of feeling that clients' cases are taken with the necessary seriousness. 24% also indicated that the reason is due to the feeling that receiving the necessary assistance is related to the academic or professional level, political or religious affiliation, or gender of the clients.

As for the extent of satisfaction with the Sharia courts in some cases, the results show that the highest level of satisfaction came with regard to the citizens' feeling of safety inside the courtrooms, according to what 90% of the clients said, followed by the cleanliness, arrangement and readiness of the courts, according to what 83% of the clients said, then comes the way judges and court employees treat litigants (81%) and enquiry services (80%), while the speed with which judgments are reached and courts' adaptability to the needs of disabled people got the lowest satisfaction rate.

4) Public Prosecution

The data indicate that 152 individuals in the West Bank and Gaza Strip (1.5% of the total sample) stated that they resorted to, summoned, or communicated with the Public Prosecution during the twelve months preceding the implementation of the survey. (80 individuals in the West Bank and 72 in the Gaza Strip).

The results showed that most of the issues that were dealt with during the twelve months preceding the implementation of the survey were financial issues, according to 35% of the respondents, then violence issues (fight/assault) (33%).

As for the extent of clients' satisfaction with the regular courts, the results show that the highest level of satisfaction with the regular courts came with regard to the citizens' sense of safety inside the courtrooms, according to what was stated by 81% of the clients, followed by the cleanliness, arrangement and readiness of the courts, as stated by 71% of the clients, then comes the inquiry services 70%, while the speed of reaching judgments reached the lowest satisfaction rate (32%).

With regard to kiosks, 83% of clients indicated that they do not know that the electronic services of the Supreme Judicial Council can be accessed through kiosks, while 13% indicated that they know and have not used them, and only 4% know about and used them.

Regarding the level of satisfaction with the services provided by the kiosks, 79% of those who know about the kiosks and have used them indicated that they were satisfied, whereas 21% expressed their dissatisfaction.

3) Sharia Courts

The results showed that 73% of the dealers expressed their satisfaction with the dealings of Sharia courts, while 23% expressed their dissatisfaction.

Comparing the satisfaction rate in this 2021 survey to the previous 2018 survey, it is clear that there is a decrease in satisfaction with the dealings of sharia courts, where the satisfaction rate was 82% in 2018 and decreased to 73% in the current 2018 survey.

As for the reasons for dissatisfaction, the results show that the most important reasons that prompted the clients to express their dissatisfaction with the performance of the Sharia courts in dealing

confidence in the Palestinian police and maintaining confidentiality, as 41% of clients indicated their lack of confidence in the police and the same percentage indicated an absence of secrecy.

As for the alternative carried out instead of reporting the crime in which they were victims or witnesses, the results showed that the most important actions they took were contacting friends and relatives, resorting to the chief of the clan to which they belong, or not doing anything and remaining silent.

2) Regular courts

The results showed that half of the litigants and clients of regular courts (51%) expressed their dissatisfaction with the performance of the regular courts, compared to 44% who expressed their satisfaction with their performance.

Comparing the results of the current 2021 survey with the previous 2018 survey, it is clear that there is a decrease in satisfaction with the performance of the regular courts, where the satisfaction rate was 48% during 2018 compared to 44% in the current survey, and in contrast there is a significant rise in dissatisfaction rate, reaching 51% in this survey compared to 40% in the previous 2018 survey.

As for the reasons that prompted the clients to express their dissatisfaction with the performance of the regular courts in dealing with their cases, the results show that the most important reasons are related to the length of time spent during the follow-up procedures of cases due to the slow processing of cases, in addition to feeling of a lack of sufficient effort to help obtain justice, as well as not feeling that cases are being taken with the necessary seriousness

Perceptions of the Public Dealing with Justice Institutions in Palestine

1) Palestinian Police

The results showed that 48% of the clients expressed their satisfaction with the performance of the Palestinian police in terms of its interaction with their cases, while 47% expressed their dissatisfaction.

Comparing the percentage of satisfaction with the performance in this 2021 survey compared to the previous survey, it is clear that the satisfaction percentage remained the same, while the dissatisfaction percentage increased from 43% in the 2018 survey to 47% in this 2021 survey.

On the reasons that prompted the clients to express their dissatisfaction with the performance of the Palestinian police in dealing with their cases, the results showed that the most important reasons are related to the fact that the investigations were not at the required level according to them, in addition to feeling a lack of sufficient effort to help access to justice, as well as lacking the feeling that the cases are being taken with the necessary seriousness.

When the clients were asked if they were victims or witnesses of a crime during the twelve months preceding the survey, 32% of them stated that they were, while 72% indicated that they had submitted a report or complaint about the situation to the police.

As for the reasons for not reporting the crime in which they were victims or witnesses, the results showed that the most important reasons are due to avoiding bureaucratic procedures, in addition to their lack of

and 54% in the informal justice actors (48% in the West Bank compared to 64% in the Gaza Strip).

Comparing the results of confidence in justice and security sector institutions/entities in this survey against the previous survey, the results show that there is an increase in the current survey 2021 and in different percentages in the West Bank compared to the 2018 survey, since the percentage of confidence in the Palestinian Civil Police increased from 58% to 61%. The percentage of confidence in the Public Prosecution increased from 49% to 54%, the percentage of confidence in the courts increased from 53% to 58%, and the informal justice entities from 38% to 48%.

citizens' impressions are getting more negative, especially with regard to indicators of intervention of the executive authority and the Palestinian security services in the work of the judiciary, as the percentage of the public who believe that the executive authority interferes with the work of the judiciary increased from 30% in 2018 to 40% in 2021 in the West Bank. In Gaza, the percentage increased from 42% in 2018 to 50% in 2021. Likewise, the percentage of those who believe that the security services are interfering with the work of the judiciary increased from 35% in 2018 to 45% in 2021 in the West Bank. In Gaza, the percentage increased from 45% in 2018 to 52% in 2021. Likewise, the percentage of those who see the lack of political will for reform increased from 30% in 2018 to 41% in 2021 in the West Bank. In Gaza, the percentage increased slightly from 50% in 2018 to 51% in 2021. The percentage of those who see a lack of confidence in the judiciary increased from 31% in 2018 to 37% in 2021 in the West Bank. In Gaza, it rose slightly from 39% in 2018 to 40% in 2021.

As for the extent of the public's confidence in the justice and security sector institutions, 64% expressed their confidence in the Palestinian Civil Police (61% in the West Bank compared to 68% in the Gaza Strip), while 57% of the public expressed confidence in the Public Prosecution (54% in the West Bank compared to 63% in the Gaza Strip), and 59% expressed their confidence in the courts (58% in the West Bank compared to 62% in the Gaza Strip). While 54% expressed their confidence in the Palestinian security services (preventive security, intelligence, ...) (52% in the West Bank compared to 56% in the Gaza Strip), and 64% of the public expressed confidence in the Ministry of the Interior (62% in the West Bank compared to 68% in the Gaza Strip),

Regarding the negative indicators, there is a clear increase in the approval rate of one indicator, which is that the tribal judiciary is more capable of resolving disputes than the official courts, which indicates the rise in the negative impressions of citizens in this regard.

As for the public's description of the situation of the judiciary in Palestine, the results showed that 44% believe that the executive authority interferes with the work of the judiciary (40% in the West Bank compared to 50% in the Gaza Strip), and 48% believe that the Palestinian security services interfere with the work of the judiciary (45% in the West Bank compared to 52% in the Gaza Strip). With regard to the existence of a political will for reform, 45% of the public saw the absence of such a will (41% in the West Bank compared to 51% in the Gaza Strip).

Regarding confidence in the judiciary, results show a division of views about this topic as 38% indicated the absence of confidence (37% in the West Bank compared to 40% in the Gaza Strip), while 39% indicated the presence of confidence in the judiciary (36% in the West Bank compared to 45% in the Gaza Strip).

With regard to obstructing the work of the judiciary, 62% indicated that this is due to the Israeli occupation and political conditions (63% in the West Bank compared to 60% in the Gaza Strip), while 70% indicated that this is due to the continuous division between the West Bank and Gaza Strip (63%). in the West Bank compared to 82% in the Gaza Strip).

By comparing the results of the current survey with the 2018 survey, whether in the West Bank or the Gaza Strip, it becomes clear that there is a clear increase in approval rates for these indicators, taking into account that these indicators are negative, which indicates that

Palestine is constantly improving, the Palestinian State has succeeded in safeguarding the independence of the judiciary, Palestinian judiciary enjoys neutrality, impartiality and justice compared to other Arab countries, the performance of the employees of the courts and the public prosecution is transparent and corruption-free, the courts' premises are decent and appropriate, civil society institutions concerned with the judiciary are playing a monitoring role over the performance of the judiciary; the status of the Sharia judiciary is constantly improving, the Sharia courts are characterized by the speedy disposition of cases, going to regular courts is the best and fastest way to retrieve and protect rights.

As for the following negative indicators: The lack of notifications is a major problem in the conduct of the litigation process, there is a slowdown in cases in the regular courts, the tribal judiciary is more capable of resolving disputes than the official courts, it is clear that there is a limited increase in the percentage of approval of these indicators in a clear manner, which indicates the rise in the negative impressions of citizens when it comes to these indicators.

As for the Gaza Strip, it is clear that there is also a clear and noticeable increase in the agreement rates for all the positive and negative indicators presented, but what is striking is the increase in the approval rates for the following positive indicators: court buildings are suitable and appropriate, civil society institutions dealing with the judiciary as an observer of the performance of the judicial system, the status of the Sharia judiciary is constantly improving, which indicates a clear improvement in citizens' perceptions of the general situation of the justice systems in Palestine based on these indicators.

of the regular judiciary, where 72% of the audience see that there is a slowdown in adjudication in the cases that reach the regular courts (68% in the West Bank compared to 78% in the Gaza Strip). The results may also be read with regards that 44% of the audience see that the executive authority interferes in the work of the judiciary (40% in the West Bank compared to 50% in the Gaza Strip), 48% of the audience also see that the security services interfere in the work of the judiciary (45% in the West Bank compared to 52% in the Gaza Strip).

At the level of the overall judicial performance, results have shown that 39% of the Palestinian public have confidence in the performance of the judiciary, whereas 38% expressed a lack of confidence in its performance.

On the unification of the institutions of the security and justice sectors in the West Bank and the Gaza Strip, 79% of the public believe that the reunification of the institutions of the security and justice sectors is very important for the future of justice in Palestine (71% in the West Bank compared to 92% in the Gaza Strip).

As for the role of civil society institutions dealing with the judiciary regarding their role as a watchdog of the performance of the judiciary, 38% of the public expressed their approval that these institutions do this (35% in the West Bank compared to 41% in the Gaza Strip).

By comparing the results of the current survey with the previous survey 2018 in the West Bank, wherever the same indicators are found, it is clear that there is an increase in agreement rates for all the positive indicators presented, which indicates a limited improvement –or a stability- in citizens' perceptions about the overall situation of the justice system in Palestine. For example: the situation of the judiciary in

prosecution is transparent and corruption-free (32% in the West Bank compared to 30% in the Gaza Strip), while 36% disagreed (28% in the West Bank compared to 49% in the Gaza Strip). 52% also agreed that court employees deal with the clients in a proper manner (50% in the West Bank compared to 55% in the Gaza Strip), while 14% disagreed (10% in the West Bank compared to 20% in the Gaza Strip).

With regard to the notary departments, 40% expressed their agreement that the performance of the notary departments is transparent and problem-free (37% in the West Bank compared to 43% in the Gaza Strip), while 18% opposed that (13% in the West Bank compared to 26% in the Gaza Strip).

As for the Sharia judiciary, 52% of the public (the same percentage in the West Bank and Gaza Strip) believe that the situation of the Sharia judiciary is constantly improving, while 24% oppose this (18% in the West Bank compared to 32% in the Gaza Strip). With regard to the fact that Sharia courts are characterized by the speed of disposal of cases, 36% agreed with this (34% in the West Bank compared to 39% in the Gaza Strip), while 41% expressed their opposition (37% in the West Bank compared to 47% in the Gaza Strip).

Despite that 60% of the Palestinian public see that resorting to regular courts shall be the best and fastest way to restore rights (56% in the West Bank compared to 65% in the Gaza Strip), 61% of the audience however, would look for any other solution rather than resort to courts (57% in the West Bank compared to 69% in the Gaza Strip), as 59% of the audience see that the tribal judiciary is more capable of conflict resolution than official courts (55% in the West Bank compared to 65% in the Gaza Strip). These results can be read in view of the current performance

The Perceptions of the Palestinian Public towards the Judiciary and its Integrity

The results of the survey revealed pessimism amongst the public and a discrepancy between the West Bank and the Gaza Strip regarding the future of the Palestinian judiciary, where 36% agreed that the status of the judiciary is constantly improving (38% in the West Bank compared to 32% in the Gaza Strip), while in contrast 41% opposed this (33% in the West Bank compared to 54% in the Gaza Strip), and the same applies to the success of the Palestinian state in maintaining the independence of the judiciary, as 33% agreed with this (33% in the West Bank compared to 31% in the Gaza Strip), and 42% opposed it (34% in the West Bank compared to 53% in the Gaza Strip). As for the Palestinian judiciary being impartial, integrity and justice compared to other Arab countries, 36% agreed with this (37% in the West Bank compared to 35% in the Gaza Strip), while 39% expressed their opposition (31% in the West Bank compared to 52% in the Gaza Strip).

As for confidence in the judicial system as a whole in strengthening the rule of law, 58% expressed their confidence in that (56% in the West Bank compared to 62% in the Gaza Strip), while 20% expressed their objection to that.

Comparing to confidence in the judicial system as a whole in strengthening the rule of law, the results show that there was an increase in confidence rates during the current 2021 survey to 58% compared to the 2018 survey (50%).

As for the performance of employees, 32% expressed their agreement that the performance of employees in the courts and public

This report presents the findings of a group of surveys that necessitate the examination and observation of the most important shortcomings according to the public, the litigants, and a group of experts and those involved in Palestinian justice institutions. It is worth noting here that the public's perception is primarily based on the general developments in the justice sector and includes the public at all levels of education, meaning that what the public's survey finds out does not necessarily reflect the full image of the justice sector today. It is noteworthy that the legislative and structural changes the justice sector witnessed since the beginning of the judicial year 2021 until this report was issued, in addition to the issued decree-laws and circulations that encompassed many judicial legislations, and included appointments in the judiciary and the public prosecution including establishing administrative courts and the appointments thereto, litigation fees, the amendments on the procedural legislations and their practical implementation, and the results of all of that were not part of the situation of the justice system that this report included.

in addition to a survey of recipients of the Palestinian Ministry of Justice services in the West Bank.

What distinguishes these surveys is that they were conducted in partnership with the Palestinian Central Bureau of Statistics, which facilitated the task of collecting data in the official institutions of the justice sector, and guaranteed a greater comprehensiveness of indicators in a manner that serves a larger segment of the beneficiaries of the database. The partnership with the Palestinian Central Bureau of Statistics ensured the partnership of official institutions through the formation of the technical committee that included in its membership representatives of justice institutions, who participated in drafting survey forms, and followed up the workflow on data collection, which contributes and supports the efforts of the Palestinian government to measure the achievement reached in the strategy of the justice sector. In addition to providing a set of 2030 sustainable development indicators.

The indicators of the rule of law and access to justice 2021 survey are indicators that affect the evaluation of the justice sector services in all its bodies and institutions in terms of service quality, the time required to obtain it, the extent of satisfaction with it and confidence in it, and the mechanisms the citizens expect with regards to its development. In addition to the experts' approaches (judges, lawyers, prosecutors, faculty members and law students) and their perceptions towards the services and performance of the Palestinian justice sector. In turn, these indicators provide the appropriate basic database for all relevant authorities towards reviewing mechanisms and developing general performance.

Based on the fact that the public's confidence in the ability of justice institutions to provide prompt and effective services is reflected in their societal behavior, and the absence of this confidence prevents the Palestinian public from accessing and requesting justice services from official institutions, and thus weakens the role of justice institutions in strengthening the rule of law, therefore based on this fact, the importance of conducting periodic surveys to measure changes in the level of Palestinian public satisfaction with the performance of justice institutions and the level of confidence in their role in ensuring justice. These surveys also help track the efforts and investments made by all workers in the justice sector, whether governmental, international, or civil society institutions in order to improve the status of the justice sector, identify its weaknesses, and accordingly identify priority interventions.

This is the sixth report issued by MUSAWA- the Palestinian Center for the Independence of the Judiciary and the Legal Profession, and is based on a set of surveys that were not limited to the Palestinian public, both litigants and non-litigants, but also included a group of experts and individuals involved in justice institutions. The set of surveys that were implemented in partnership with the joint program SAWASYA II: Promoting the Rule of Law in the State of Palestine via the United Nations Development Program (UNDP) and implemented by the Palestinian Central Bureau of Statistics, in addition to surveying the impressions of the public and clients, including practicing lawyers throughout the country and trainee lawyers in the West Bank, Sharia judges, prosecutors, professors and law students in Palestinian law faculties across the country,

Introduction

The importance of the rule of law lies in it being the guarantee of civil peace, which is the basis of development and the full enjoyment of human rights, and that the success of all institutions working in the field of the rule of law, whether governmental or civil society organizations, in supporting access to justice and the rule of law can be seen through the changes in the perceptions of the Palestinian public, litigants (or those who have dealt with Palestinian justice institutions) and non-litigants, in addition to the group of individuals or experts involved in Palestinian justice institutions, such as judges, members of the Public Prosecution, and lawyers. The Palestinian citizen's confidence in the institutions of justice is one of the most important foundations for ensuring the consolidation of the rule of law, as the weakening of citizen confidence in the capacity of justice institutions to guarantee their rights lead them to violence and threatening to preserve their rights themselves, which in turn leads to the escalation of disagreements, that in their majority cause societal and sometimes family divisions. If a woman was one of the parties to this dispute, she is often forced to give up her right because she is the weaker party.

On the other hand, consolidating the rule of law and raising the level of citizens' confidence in justice institutions makes them more active and effective through their participation in the democratic process, which is represented by law-making, amending and properly implementing laws. Ensuring democratic participation also creates the feeling that the laws were drafted to guarantee citizens' civil rights, and thus creating a general culture among the Palestinian public towards commitment and obedience to these laws, and towards being positive by reporting cases in which these laws are violated.

Acknowledgment

This publication was developed by “MUSAWA - the Palestinian Center for the Independence of the Judiciary and the Legal Profession” under the Sawasya Joint Programme: Promoting the Rule of law in Palestine, implemented by UN Women, UNICEF, and generously funded by Sweden, the Government of the Netherlands, the Spanish Agency for International Development Cooperation, and the European Union.

Disclaimer

The views expressed in this publication are those of the “MUSAWA - the Palestinian Center for the Independence of the Judiciary and the Legal Profession” and do not necessarily represent the views and official policies of Sweden, the Government of the Netherlands, the Spanish Agency for International Development Cooperation, the European Union, UNICEF, UN Women, UNDP, the United Nations, or any of its affiliated organization.



Contents

Acknowledgment.....	5
Disclaimer	5
Introduction	6
The Perceptions of the Palestinian Public towards the Judiciary and its Integrity	10
Perceptions of the Public Dealing with Justice Institutions in Palestine	17
The Results of the Survey of Law Faculty Members in Palestine.....	22
The Results of the Survey of Law Students in the Palestine	28
The Results of the Survey of Practicing Lawyers in Palestine	33
Results of the Survey of Trainee Lawyers in Palestine	38
Results of the Survey of the Public Prosecution Members in Palestine..	42
Results of the Survey of Sharia Judges in Palestine	46
Results of the Survey of Regular Judges.....	49
Results of the Survey of the Ministry of Justice Service Recipients	52

**MUSAWA - Palestinian Center For The Independence Of The Judiciary
And The Legal Profession**

Ramallah; Al Bireh – Al Balou’ – Al-Mahakem Street

Tel: +972 (2) 2424870

Fax: +972 (2) 2424866

Gaza - Al-Lbabidi - Al-Muzaini Building, 1st floor,
in front of Hayat Al-Zant Hospital

Telefax: +972 (8) 082880772

e-mail: musawa@musawa.ps

URL: www.musawa.ps



MUSAWA- Palestinian Center For The Independence
Of The Judiciary And The Legal Profession

The Sixth Legal Monitor Report

**The national report on surveying the Palestinian society
on the performance of the Palestinian justice system
and exposing the variables in the situation of justice
in Palestine 2018-2021**

2022



**MUSAWA - Palestinian Center For The
Independence Of The Judiciary And The
Legal Profession**

06

The Sixth Legal Monitor Report

**The national report on surveying the Palestinian society
on the performance of the Palestinian justice system
and exposing the variables in the situation of justice
in Palestine 2018-2021**



2022